

البدع طعن في الشريعة وقدح في كمالها^(١)

للشيخ / صالح بن سعود آل علي *

بحث يتكون من الآتي:

- ١ - مقدمة تتضمن التحذير من البدع، ووجوب محاربتها والقضاء عليها. والاستدلال لذلك بأدلة نقلية وعقلية.
- ٢ - تعريف البدعة في اللغة وفي الشرع - والعلاقة بين المعنيين - ومسالك العلماء في تعريفها شرعاً - والفرق بين المسلكين - تخريج بعض الأحاديث والآثار الواردة بشأن البدع مدحاً أو ذماً بناء على هذين المسلكين -
- ٣ - أقسام البدع من حيث أنواعها - وهل تارك الواجب أو المندوب أو المباح - تديناً - يعد مبتدعاً.
- ٤ - درجات البدع من حيث هي كفر أو معصية - وتفاوت البدع من حيث هي صغيرة وكبيرة -
- ٥ - الفرق بين البدع والمعاصي - معاملة أهل البدع.
- ٦ - أهل البدع هل لهم من توبة؟ - وخلاف العلماء في هذا والراجع.

(١) هذا البحث له صلة ببحث عن: «السنة وآثار التمسك بها في استقامة المسلم» نشر في هذه المجلة في عددها الثامن الصادر سنة ١٤٠٣هـ / ١٤٠٤هـ.

* ورد لكاتب البحث ترجمة في العدد الثامن صفحة ١٨٣ وفضيلته يشغل الآن وكيلاً للجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٧ - من شبه المبتدعة التي تعلّقوا بها في ابتداعهم - إبطال ماتوهموه مستنداً لهم من :

(أ) جمع عمر رضي الله عنه الناس على إمام واحد في صلاة التراويح .

(ب) زيادة عثمان بن عفان رضي الله عنه أذاناً ثانياً يوم الجمعة .

(جـ) ما ورد عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن .

(د) تحقيق هذه المسائل وبيان وجه الحق فيها .

٨ - نماذج من البدع المحدثّة وهي :

(أ) بدعة إثثار التعبد والانقطاع به عن العلم والجهاد .

(ب) بدعة التشدد والمبالغة في الطهارة إلى حد الوسوسة .

(جـ) بدعة التلفظ بالنية والجهر بها قبل العبادات .

(د) بدعة الاحتفال بمولد النبي صلى الله عليه وسلم وإيراد

الشبه في هذا والرد عليها .

١ - مقدمة في :

التحذير من البدع ووجوب محاربتها والقضاء عليها :

كان من نعم الله تعالى الجلى وآلائه العظمى أن جاءت هذه الشريعة كاملة لا تحتمل الزيادة ولهذا قال عنها سبحانه : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١) فلما كانت بهذه المثابة من الشمول والكمال حذر الشارع من أن يتطرق إليها

(١) المائدة، من الآية : [٣] .

من البدع ما يشوه جلالها أو يدنس نصاعتها لأن البدع مهما كان نوعها أو الباعث لها تعتبر نكته سوداء في صفحة هذه الشريعة الغراء تختلف أحكامها باختلاف آثارها السيئة: فبدعة تعتبر كفراً بواحاً، وبدعة تعتبر من الكبائر، وأخرى تعتبر من الصغائر تقدح في كمال هذه الشريعة وجمالها وهذا يتضح كثيراً عندما نتعرض لدرجات البدع في موضوع لاحق من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

وبعد هذا يحسن أن نبين ذم البدع نقلاً وعقلاً ليعلم المسلم أنه لا يسوغ له أن يزيد في هذا الدين أو ينقص منه لأن الشارع الحكيم أوجب الاتباع وحرّم الابتداع بل جعل الابتداع خروجاً عن الصراط المستقيم. يتضح هذا بالأدلة النقلية والعقلية الآتية:

(أ) من الأدلة النقلية الدالة على ذم البدع وفاعلها:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١) ففي هذه الآية أمر سبحانه عباده باتباع صراطه وهو دينه الذي ارتضاه لعباده هذا الصراط الذي أخبر عنه بأنه ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ أي قوياً لا اعوجاج به عن الحق ثم نهاهم أن يسلكوا طريقاً سواه أو ييغوا ديناً خلافه من اليهودية أو النصرانية أو المجوسية أو عبادة الأوثان، أو غير ذلك من الملل فإنها بدع وضلالات.

وقد فرس مجاهد رحمه الله السبل: بأنها البدع والشبهات.

ثم ذكر سبحانه علة النهي عن اتباع السبل وهي أنها تبعدهم عن دينه الذي ارتضاه لهم مما ينجم عنه هلاكهم ودخولهم النار^(٢).

(١) الأنعام، الآية: [١٥٣].

(٢) انظر تفسير الطبري ١٢/٢٢٩ وما بعدها.

ووجه الدلالة من الآية الكريمة: أن الله أمر باتباع دينه القويم الذي هو صراطه المستقيم ونهى عن اتباع ما عداه من الملل والشبه والبدع لأنها تنأى بالعبد عن الصراط السوي الذي ارتضاه سبحانه لعباده فدل ذلك على تحريم هذه البدع لأنها من السبل التي تؤدي بصاحبها إلى ما لا يرضاه سبحانه.

من هذه الآية يتضح أن الصراط المستقيم هو سبيل الله الذي دعا إليه . وهو السنة التي جاء بها رسوله ﷺ . أما السبل فهي طرق أهل الاختلاف الحائدين عن الصراط القويم ، وهم أهل البدع : يدل لهذا ما جاء عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال : خط لنا رسول الله ﷺ يوماً خطاً فقال : هذا سبيل الله ، ثم خط عن يمين ذلك الخط وعن شماله خطوطاً فقال هذه سبل ، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليها ، ثم قرأ هذه الآية : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(١) وهذا حديث صحيح كما قال ابن كثير في تفسيره^(٢).

وقال رجل لابن مسعود: ما الصراط المستقيم؟ قال: تركنا محمد ﷺ في أدناه وطره في الجنة وعن يمينه جواد وعن يساره جواد وثم رجال يدعون من مر بهم ، فمن أخذ في تلك الجواد انتهت به إلى النار ومن أخذ على الصراط انتهى به إلى الجنة ثم قرأ ابن مسعود ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾^(٣) الآية .

(١) الأنعام، الآية: [١٥٣].

(٢) ٢/١٩٠.

(٣) سبقت.

٣ - ومنها قوله سبحانه ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(١).

ووجه الدلالة : أن الله أخبر نبيه محمداً ﷺ بأن يبرأ من كل من فارق دين الله وخالفه لأن الله سبحانه بعث رسوله عليه الصلاة والسلام بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وشرعه واحد لا اختلاف فيه ولا افتراق، فالذين اختلفوا فيه وكانوا شيعاً أي فرقاً كأهل الملل والنحل والأهواء والضلالات فإن الله تعالى قد برأ رسوله عليه الصلاة والسلام مما هم فيه وهذا كاف في ذم هؤلاء ومنهم المبتدعة^(٢).

٣ - ومنها قوله ﷺ من حديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)^(٣) أي مردود قال ابن دقيق العيد رحمه الله عند شرحه هذا الحديث: إنه صريح في رد كل بدعة وكل مخترع (يعني في الدين) وقال عن رواية مسلم التي قال فيها رسول الله ﷺ (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) قال: إنها صريحة في ترك كل محدثة سواء أحدثها فاعلها أو سبق إليها فإنه قد يحتاج به (أي بما رواه الشيخان) بعض المعاندين إذا فعل البدعة فيقول: ما أحدثت شيئاً فيحتاج عليه بهذه الرواية^(٤) أهد.

٤ - ومنها ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك

(١) الأنعام، الآية [١٥٩].

(٢) انظر تفسير ابن كثير لهذه الآية ١/١٩٦.

(٣) الأربعون النووية الحديث الخامس وهو متفق عليه.

(٤) شرح ابن دقيق للأربعين النووية ٢٨.

من أجورهم شيئاً. ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً) رواه مسلم^(١).

ووجه الدلالة فيه: أن من يدعو إلى ضلالة من الضلالات التي أحدثت في الدين فإنه سيئو بأوزار من يعمل بها. وهذا من أعظم ما ينفر عن البدع ويبيّن سوء منقلب دعائها والعاملين بها. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: ووجه التحذير: أن الذي يحدث البدعة قد يتهاون بها لخفة أمرها في أول الأمر ولا يشعر بما يترتب عليها من المفسدة وهو أن يلحقه إثم من عمل بها من بعده ولو لم يكن هو عمل بها بل لكونه كان الأصل في إحداثها^(٢).

٥ - ومنها: ما جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب أحمّرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه كأنه منذر جيش يقول: صَبِّحْكُمْ وَمَسَاكُم وَيَقُول: بعثت أنا والساعة كهاتين ويقرن بين أصبعيه السبابة والوسطى ويقول: أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة. الحديث. رواه مسلم وابن ماجه^(٣).

وفي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته) رواه الطبراني وإسناده حسن^(٤).

ووجه الدلالة منها: أنه عليه الصلاة والسلام أخبر بأن شر الأمور في الدين هي المحدثات من البدع وأن كل بدعة ضلالة. كما أخبر عن

(٢) فتح الباري ٣/٣٠٢.

(١) رياض الصالحين ٩٥ من الباب العشرين.

(٣) (٤) الترغيب والترهيب ١/٦٢.

حجب التوبة عن المبتدع حتى يدع بدعته وهذا كاف في بيان سوء الابتداء وقبح البدع وأن أصحابها بعيدون عن هدي الله الذي كانوا يظنون أنهم بابتداعهم يقتربون منه . فقوله عليه الصلاة والسلام : شر الأمور محدثاتها . وقوله : كل محدثة بدعة . في بعض الروايات . وقوله : وكل بدعة ضلالة . وقوله : إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته) هذه كلها نواهٍ وزواجر تقرر الأسماح ليكون فيها عبرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

٦ - ومنها ما جاء في الحديث الطويل عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أنه قال : قلت يارسول الله : وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال : نعم وفيه دخن . قلت : وما دخنه؟ قال : قوم يهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر قلت فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال : نعم : دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها . قلت يارسول الله : صفهم لنا . قال : هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا . قلت فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال : تلزم جماعة المسلمين وإمامهم . قلت فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك) رواه البخاري^(١) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن المحدثات في الدين أيا كان نوعها هي من الشرور والآثام التي حذر منها الشارع وأخبر أنها سبب لقذف أصحابها في نار جهنم . وهذا وعيد شديد لدعاة الباطل كالمبتدعة وأتباعهم ليقفلوا عما هم عليه حتى لا يقعوا تحت طائلة هذا الوعيد .

٧ - وما جاء عن الصحابة والتابعين في ذم البدع :

(١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، ١٣/٣٥ .

ما جاء عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: (الاقتصاد في السنة أحسن من الاجتهاد في البدع) رواه الحاكم موقوفاً بإسناد صحيح^(١).

٨ - وعن غضيف بن الحارث الثمالي قال: بعث إليَّ عبد الملك بن مروان فقال: يا أبا سليمان إنا قد جمعنا الناس على أمرين فقال: وما هما؟ قال: رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة والقصص بعد الصبح والعصر فقال: أما إنها أمثل بدعكم عندي ولست بمجيبكم إلى شيء منها قال: لم؟ قال: لأن رسول الله ﷺ قال: ما أحدث قوم بدعة إلا رفع من السنة مثلها فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة) رواه أحمد بسند جيد والبخاري^(٢).

فإذا كان هذا جواب هذا الصحابي في أمر له أصل في السنة فما ظنك بما لا أصل له فيها فكيف بما يشتمل على ما يخالفها كما قال الحافظ ابن حجر^(٣). أهـ.

٩ - وقال الإمام مالك: قال عمر بن عبدالعزيز: سنّ رسول الله ﷺ وولاة الأمور بعده سنناً الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله وقوة على دين الله ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها ولا النظر فيما خالفها ومن اقتدى بها فهو مهتد ومن استنصر بها فهو منصور ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولّاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً^(٤).

(١) الترغيب والترهيب ١/٦٠.

(٢) فتح الباري ١٣/٢٥٣ والترغيب ١/٦٤.

(٣) فتح الباري ١٣/٢٥٤.

(٤) إغاثة اللهفان ١/١٥٩.

١٠ - وقال مالك : بلغني أن عمر بن الخطاب كان يقول : سُنَّتْ لَكُمْ السنن وفرضت عليكم الفرائض وتركتم على الواضحة إلا أن تميلوا بالناس يميناً وشمالاً^(١) .

من هذه الأدلة وغيرها مما لا يحصى كثرة يظهر أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم كانوا يحثون على التمسك بالسنن التي جاءت عن الله على لسان رسوله ﷺ كما كانوا يشددون في النهي عن البدع وينفرون منها لأنها كما هو واقعها زيف في الدين وخبث إذا دخله عكر صفوه وشوّه جماله . ولولا خوف الإطالة لاستقصيت كافة الأدلة من الكتاب والسنة والمأثور عن السلف الصالح ولكني أكتفي بما أوردت وأحيل من أراد التوسع والاستقصاء على بعض أمهات المراجع التي أفاضت في سرد الأدلة في هذا الصدد مثل : كتاب الاعتصام للإمام الشاطبي وإغاثة اللهفان للإمام ابن القيم وتلبس إبليس لابن الجوزي ففيها ما يشفي الغليل جزى الله مؤلفيهما خير ما يجزي به العلماء العاملين .

ب : ومن الأدلة العقلية على ذم البدع وسوء منقلب أصحابها ما يلي :

١ - أنه ثبت بالاستقراء والتتبع أن العقول لا تستقل بمصالحها : استجلاباً لها . أو مفاسدها : استدفاعاً لها . لأنها إما دنيوية أو أخروية :

أما الدنيوية فلا يستقل العقل بإدراكها على التفصيل لا في ابتداء وضعها ولا في استدراك ما عسى أن يعرض في طريقها إما في السوابق وإما في اللواحق لأن وضعها أولاً لم يكن إلا بتعليم الله تعالى كما قال

(١) نفس المصدر .

سبحانه: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(١). وهكذا فلولا أن من الله على الخلق ببعثه الأنبياء لم تستقم لهم حياة ولا جرت أحوالهم على كمال مصالحهم.

وأما المصالح الأخروية فالعقل أبعد ما يكون عن إدراكها والعلم بها كالعبادات وأمور الآخرة لأنها لا تعلم إلا من طريق الوحي. إذا علم هذا فإن المبتدع يعتبر قائلاً على الله بغير علم لأنه بابتداعه في الدين ادعى علم ما لم يعلم.

٢ - ومنها أن الشريعة جاءت كاملة لا تحتمل الزيادة ولا النقصان لأن الله أخبر عنها بقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٢) وأخبر عنها رسوله عليه الصلاة والسلام كما في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها.. الحديث) قال المنذري^(٣) إسناده حسن.

وثبت أنه ﷺ بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة ولم يمت حتى بين جميع ما تحتاج إليه في أمر دينها ودنياها سواء كان هذا البيان بالتفصيل أو بالقواعد الكلية وهذا أمر متفق عليه عند من يعتد بهم من العلماء.

والمبتدع بلسان حاله أو فعالة يقول: إن الشريعة لم تتم وأنه بقي منها أشياء يجب أو يستحب استدراكها. لأنه لو اعتقد كما لها وتماها من

(١) البقرة، من الآية [٣١].

(٢) المائدة، من الآية [٣].

(٣) الترغيب ٦٦.

كل وجه لم يتبدع ورحم الله الإمام مالكا حيث قال: من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً ﷺ قد خان الرسالة لأن الله يقول: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ فما لم يكن يومئذ ديناً فلا يكون اليوم ديناً.

٣ - أن المبتدع معاند للشارع محاد له لأن الشارع حدد للعباد طرقاً خاصة وقصر الخلق عليها بالأمر والنهي والوعد والوعيد وأخبر أن الخير فيها وأن الشر في تعديها لأن الله سبحانه يعلم ونحن لا نعلم وأنه إنما أرسل الرسول ﷺ رحمة للعالمين والمبتدع راد لهذا كله فهو يزعم أن ثم طرقاً أخرى وليس ما حصره الشارع بمحصور ولا ما عيّن بمتعين فكأن الشارع يعلم والمبتدع يعلم بل ربما يفهم من هذا الابتداع أن المبتدع يعلم ما لم يعلم الشارع.

وهذا إن كان مقصوداً للمبتدع فهو كفر في الشريعة والشارع وإن كان غير مقصود فهو ضلال مبين.

٤ - أن المبتدع من حيث يدري أولاً يدري قد جعل نفسه مضاهياً للشارع لأن الشارع وضع الشرائع وألزم الخلق الجري على سننها وصار هو المنفرد بذلك لأنه حكم بين الخلق فيما كانوا فيه يختلفون وإلا فلو كان التشريع من مدركات الخلق لم تنزل الشرائع ولم يبق الخلاف بين الناس ولا احتيج إلى بعث الرسل عليهم السلام. والمبتدع قد صير نفسه للشارع نظيراً ومضاهياً حيث شرّع مع الشارع وفتح للاختلاف باباً ورّد قصد الشارع بالانفراد بالتشريع وكفى بهذا مخالفة للدين^(١).

(١) انظر الاعتصام ١/٤٦ وما بعدها.

تعريف البدع

تعريف البدعة في اللغة - تعريفها في الشرع - العلاقة بين المعنيين - مسالك العلماء في تعريفها شرعاً - الفرق بين المسلكين .

البدعة في اللغة :

بدع : الإبداع إنشاء صنعة بلا احتذاء واقتداء ومنه قيل : ركيّة بديع : أي جديدة الحفر^(١) .

وقال في الصحاح^(٢) : أبدعت الشيء اخترعته لا على مثال : والله تعالى بديع السموات والأرض، والبدعة : الحدث في الدين بعد الإكمال .

وقال في المصباح المنير : أبدع الله تعالى الخلق إبداعاً : خلقهم لا على مثال وأبدعت الشيء وابتدعته : استخرجته وأحدثته . ومنه قيل للحالة المخالفة (بدعة) وهي اسم من الابتداع كالرفعة من الارتفاع ثم غلب استعمالها فيما هو نقص في الدين أو زيادة . وفلان بدع في هذا الأمر : أي هو أول من فعله فيكون اسم فاعل بمعنى مبتدع . والبديع

(١) المفردات في غريب القرآن ٣٨ .

(٢) ج ٣ باب العين .

فَعِيلٌ مِنْ هَذَا فَكَأَنَّ مَعْنَاهُ هُوَ مَنْفَرِدٌ بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ نَظَائِرِهِ . وَفِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ ﴾ ^(١) . أَيِ مَا أَنَا أَوَّلُ مَنْ جَاءَ بِالْوَحْيِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَشْرِيعِ الشَّرَائِعِ بَلْ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى الرُّسُلَ قَبْلِي مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَأَنَا عَلَى هِدَاهُمْ ^(٢) . مِنْ هَذَا يَظْهَرُ أَنَّ الْبِدْعَةَ فِي اللُّغَةِ : هِيَ الْأَمْرُ الْمَحْدُثُ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ : مُحْمُودًا كَانَ الْأَمْرُ أَمْ مَذْمُومًا .

* الْبِدْعَةُ فِي لِسَانِ الشَّارِعِ :

الْبِدْعَةُ : تَطْلُقُ وَيُرَادُ بِهَا فِي الشَّرْعِ : مَا أَحْدَثَ وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ . أَمَّا مَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي الشَّرْعِ فَلَيْسَ بِبِدْعَةٍ .

قَالَ الرَّائِغُ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْبِدْعَةُ فِي الْمَذْهَبِ : إِيرَادُ قَوْلٍ لَمْ يَسْتَنْ قَائِلُهَا فِيهِ بِصَاحِبِ الشَّرِيعَةِ وَأَمْثَالُهَا الْمُتَقَدِّمَةُ وَأَصُولُهَا الْمُتَقَنَّةُ وَرَوَى : كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ ^(٣) . أَهـ

وَقَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ : ^(٤) الْمَحْدَثَاتُ جَمْعُ مُحَدَّثَةٍ وَالْمُرَادُ بِهَا مَا أَحْدَثَ وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ وَيُسَمَّى فِي عَرَفِ الشَّرْعِ بِدْعَةً . فَالْبِدْعَةُ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ مَذْمُومَةٌ بِخِلَافِ اللُّغَةِ فَإِنْ كُلُّ شَيْءٍ أَحْدَثَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ يُسَمَّى بِدْعَةً سِوَاءَ كَانَ مُحْمُودًا أَوْ مَذْمُومًا . أَهـ .

* الْعِلَاقَةُ بَيْنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ :

يَظْهَرُ مِنَ التَّعْرِيفِ اللَّغَوِيِّ لِلْبِدْعَةِ بِأَنَّهَا تُشْمَلُ كُلُّ شَيْءٍ أَحْدَثَ

(١) الْأَحْقَافُ ، مِنَ الْآيَةِ [٩] .

(٢) الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ ١/٤٣ .

(٣) الْمَفْرَدَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ ٣٨ .

(٤) ١٣/٢٥٣ .

على غير مثال سابق محموداً كان أم مذموماً.

كما يظهر أن البدعة في اصطلاح الفقهاء هي ما أحدث في الدين مما ليس له أصل فهي خاصة بما يحدث في الدين من الأمور المذمومة. فالمعنى اللغوي إذاً أعم وأشمل من المعنى الشرعي. هذا وسنتعرض للتوسع في هذا عند الكلام على مسالك العلماء في تعريفهم البدعة في الاصطلاح.

* اختلاف العلماء في الحد الشرعي للبدعة:

ذهب العلماء في تعريف البدعة اصطلاحاً مذهبين:

١ - مذهب من يتوسع في معناها فيحملها على ما أحدث بعد عهد النبوة سواء كان راجعاً إلى العبادات أم العادات أم المعاملات وسواء أكان حسناً أم قبيحاً وعلى هذا سار الإمام الشافعي رحمه الله كما نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري حيث قال: قال الشافعي: البدعة بدعتان؛ محمودة ومذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما خالفها فهو مذموم. . وجاء عن الشافعي رحمه الله قوله: المحدثات ضربان: ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهذه بدعة الضلال. وما أحدث من الخير لا يخالف شيئاً من ذلك فهذه محدثة غير مذمومة^(١).

وقد قسم العزّ بن عبد السلام رحمه الله بناء على هذا التعريف البدعة إلى خمسة أقسام حيث قال: البدعة فعل ما لم يعهد في عصر رسول الله ﷺ وهي تنقسم إلى بدعة واجبة وبدعة محرمة وبدعة مندوبة

(١) انظر رسائل الإصلاح ٣/٨١. وفتح الباري ١٣/٢٥٣ وقواعد الأحكام في مصالح الأنام للعزّ بن عبد السلام ٢/٢٠٤، والنهاية لابن الأثير ١/١٠٦ وما بعدها.

وبدعة مكروهة وبدعة مباحة والطريق في معرفة ذلك : أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة كوضع علم النحو والاشتغال بتعلمه وتعليمه حيث يفهم به كلام الله وكلام رسوله ﷺ وذلك واجب لأن حفظ الشريعة واجبة ولا يتأتى حفظها إلا بمعرفة ذلك : فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرمة : مثال ذلك : مذهب القدريّة والجبرية والمرجئة والمجسمة . فالرد على هؤلاء من البدع الواجبة . وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة : مثال هذا إحداث الرباط والمدارس والقناطر .

وإن دخلت في قواعد المكروه فهي مكروهة وذلك كزخرفة المساجد وتزيين المصاحف .

وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحة مثل المصافحة بعد صلاة الصبح والعصر والتوسّع في اللذيق من المأكّل والمشارب والمساكن والملابس . وقد يختلف في بعض ذلك فيجعله بعض العلماء من البدع المكروهة ويجعله آخرون من السنن المفعولة على عهده ﷺ فما بعده وذلك كالاستعاذة في الصلاة والبسملة^(١) أهـ . ومن سار على هذا التعريف ابن الأثير رحمه الله^(٢) .

٢ - مذهب من يفسر البدعة بالطريقة المخترعة على أنها من الدين وليست من الدين في شيء فهي مذمومة في كل حال ولا يدخل في حقيقتها واجب أو مندوب أو مباح وعلى هذا سار الإمام الشاطبي حيث قال :

(١) قواعد الأحكام ٢/٢٠٤ وما بعدها .

(٢) النهاية في غريب الحديث ١/١٠٦ .

البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه .

ومن هذا التعريف يظهر أن البدعة هي ما كانت في الدين أمّاماً كان في أمور الدنيا فليس ببدعة كإحداث الصنائع والبلدان التي لم تعهد من قبل وكذا ما اخترع بعد عهد النبوة مما هو متعلق بالدين كعلم النحو وأصول الفقه وسائر العلوم الخادمة للشرعية فإنها وإن لم توجد في الزمان الأول فأصولها موجودة في الشرع فهذه ليست من البدعة في شيء لأن لها في الشرعية أصولاً تدخل تحتها .

الموازنة بين هذين المسلكين :

من التعريف الأول يتضح أن البدعة في المدلول الشرعي عند هؤلاء لا تختلف عن معناها اللغوي حيث إنها تطلق على كل ما أحدث على غير مثال سابق فهي شاملة للمبتدعات الحسنة والذميمة، غير أن هذا الفريق من العلماء يقيّدون البدعة الشرعية بأن يقصد بالبدعة ما يقصد بالطريقة الشرعية فيشمّلها الذم .

أما الفريق الثاني ومنهم الشاطبي : فإنهم يقصرون البدعة على ما أحدث بعد عصر التشريع من أمور الدين بقصد التقرب به إلى الله ومن هذا يتضح أن البدعة في الشرع لا تطلق إلّا على ما يذم، ويترتب على هذا أن كل ما يطلق عليه بدعة في الشرع فإنه مذموم لا محالة فليس في الشرع بدعة محمودة وقد تبين أن الفريقين مختلفان في حد البدعة شرعاً فهي على رأي ابن عبدالسلام عند الإطلاق تحتل الذم والمدح حسبما فصلناه عنه آنفاً .

وعند الشاطبي لا تحتل إلا الذم فقط .

توضيح وجهة نظر الفريق الثاني: الذي يظهر أن إطلاق البدعة على ما يذم شرعاً هو الإطلاق المفضل بل الأصوب لأن شأن البدع هو الذم وليس ثمة بدعة يليق أن يقال عنها إنها بدعة مطلوبة أحياناً أو ممنوعة أحياناً أخرى اللهم إلا ما اختاره العز بن عبد السلام بناء على توسّعه في استعمال اللفظ وهو استعمال سيتضح أنه مرجوح. إذ البدعة أمر ممنوع في الشرع وإذا قلنا البدعة فإنما نعني بها ما عناه العلماء بها من أنها ما أحدث بعد عهد التشريع مما لا أصل له في الشرع.

والنصوص التي وردت في البدع تفيد الذم مطلقاً ومن ذلك:

١ - قوله ﷺ (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) متفق عليه^(١). وقوله ﷺ في رواية أخرى: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)^(٢) رواه مسلم. ووجه الدلالة منه أنه ﷺ أخبر بأن الإحداث في الدين مردود وهذا دليل على أن كل محدث من البدع مردود ومذموم. فلا بدعة واجبة ولا حسنة ولا مباحة على هذا.

٢ - وقال عليه الصلاة والسلام: في حديث جابر: (وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة) الحديث. رواه مسلم^(٣).

وقال عليه الصلاة والسلام من حديث العرياض بن سارية: (وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة) رواه أبو داود والترمذي، وقال حديث حسن صحيح^(٤).

(١) رياض الصالحين رقم الباب ١٨.

(٢) نفس المصدر.

(٣) رياض الصالحين باب ١٨.

(٤) رياض الصالحين باب ١٦.

وجه الدلالة من هذين الحديثين: أن شر الأمور المحدثات في الدين وهي التي حذر منها ﷺ بقوله: (وإياكم ومحدثات الأمور) وهذا دال على أن كل محدثة منهي عنها فلا تكون محمودة في بعض الأحيان.

وقوله ﷺ (وكل بدعة ضلالة) قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومفهومها كما يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: أما منطوقها فكأن يقال: حكم كذا بدعة وكل بدعة ضلالة فلا تكون من الشرع لأن الشرع كله هدى فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة صحّت المقدمتان وأنتجتا المطلوب^(١).

أما ما ذكره الفريق الأول من أن البدعة قد تكون ممنوعة وقد تكون مشروعة فهو اصطلاح يضفي على البدعة الممنوعة شيئاً من التلطيف ويقلّل من الحذر منها ويجعلها بعض الناس أمراً معتاداً ومألوفاً، لأنها كما تكون ممنوعة فإنها قد تكون مشروعة فيخفّ استنكارهم لها لهذا الاعتبار. علماً بأن ما ذكره بدعة مطلوبة فيه اصطلاح يغني عنه في الشريعة وهو المصالح المرسلّة أو الاستحسان أو ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب ونحوها من المصادر الشرعية والقواعد المرعية. فلا حاجة بنا لأن ندرجها تحت أمر غلب استعماله في الذم.

مبحث: تخريج بعض الأحاديث والآثار الواردة بشأن البدعة مدحاً وذمّاً بناء على هذين المسلكين.

١ - قوله ﷺ (وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة) ونحوه من الأحاديث والآثار التي تدم البدع.

محمول عند الفريق الثاني على الذم وهو متمش مع ما قالوا به من أن كل بدعة مذمومة إذلا بدعة محمودة إطلاقاً وهو من أدلتهم على هذا الإطلاق.

أما عند الفريق الأول: فهو محمول أيضاً على البدعة المذمومة المحدثه في الدين. أما البدعة المحمودة التي لها أصل تستند إليه فلا يشملها هذا الذم لأن لها أصلاً مشروعاً.

٢ - قوله ﷺ : (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء) رواه مسلم^(١).

فالفريق الأول: يجعلون هذا الحديث وأمثاله سنداً لهم في أن هناك أعمالاً مبتدعة فإن كانت خيراً أو تؤدي إلى خير فهي من السنن المثني عليها في هذا الحديث وإن كانت شراً أو تؤدي إلى شر فهي من السنن المذمومة في شطر الحديث (ومن سن سنة سيئة) وهذا هو معنى تقسيمنا للبدعة إلى حسنة ومذمومة.

أما الفريق الثاني: فيجيبون عن هذا الحديث وأمثاله بجواب منسجم مع اصطلاحهم: هو كما قال الشاطبي: والجواب عن هذا أن يقال: ليس المراد بالحديث الاستئذان بمعنى الاختراع وإنما المراد به العمل بما ثبت من السنة النبوية وذلك لوجهين:

(أ) أن السبب الذي جاء لأجله الحديث هو الصدقة المشروعة حيث قاله الرسول ﷺ عندما جاء رجل من الأنصار بصرة كبيرة فيها

(١) رياض الصالحين ص ٩٤ باب فيمن سن سنة حسنة أو سيئة.

دراهم فلما رآه الناس تتابعوا في التصديق فتهلل وجه رسول الله ﷺ سروراً بما رآه فقال: من سن سنة حسنة... الحديث) فهذا الرجل قد أحيا الصدقة التي كان مأموراً بها في الكتاب والسنة فهذا مطابق لما جاء عنه ﷺ من قوله: فيما خرّج الترمذي: (لبلال بن الحارث: اعلم: قال: ما أعلم يارسول الله؟ قال: اعلم يا بلال. قال ما أعلم يارسول الله. قال: إن من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدي فإن له من الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضي الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئاً) حديث حسن^(١) وقال عليه الصلاة والسلام من حديث أنس (ومن أحيا سنتي فقد أحبني ومن أحبني كان معي في الجنة) حديث حسن^(٢).

فالرسول ﷺ سمى هذه البدعة حسنة لأنها إحياء لسنة سبقت ولهذا قال ومن ابتدع بدعة ضلالة) فجعل مقابل تلك السنة الابتداء فظهر أن السنة الحسنة ليست بمبتدعة.

(ب) الوجه الثاني: أن قوله ﷺ من سن سنة حسنة / ومن / سن سنة سيئة / لا يمكن حمله على الاختراع من أصل لأن كونها حسنة أو سيئة لا يعرف إلا من جهة الشرع لأن التحسين والتقبيح يختص بالشرع لا مدخل للعقل فيه وهو مذهب جماعة من أهل السنة وإنما يقول به المبتدعة بالعقل. فلزم أن تكون السنة في الحديث إما حسنة في الشرع وإما قبيحة بالشرع فلا يصدق إلا على مثل الصدقة المذكورة التي قيل

(١) الجامع الصحيح للترمذي من كتاب العلم باب ١٦.

(٢) نفس المصدر.

الحديث فيها وما أشبهها من السنن المشروعة وتبقى السنة السيئة منزلة على المعاصي التي ثبت بالشرع كونها معاصي كالقتل المنبّه عليه في حديث: ابن آدم حيث قال ﷺ : (ليس من نفس تقتل ظلماً إلا على ابن آدم الأول كفّل من دمها لأنه كان أول من سن القتل) متفق عليه^(١) وعلى البدع لأنه قد ثبت ذمها والنهي عنها بالشرع.

وقوله: (من ابتدّع بدعة ضلالة) هو على ظاهره لأن سبب الحديث لم يقيد به شيء فلا بد من حمله على ظاهر اللفظ كالعمومات المبتدأة التي لم تثبت لها أسباب.

ويصح أن يحمل على نحو ذلك قوله (ومن سن سنة سيئة) أي من اخترعها. وقوله ﷺ (من ابتدّع بدعة ضلالة) تقييد البدعة بالضلالة. يفيد مفهوماً: الجواب عنه: إما بعدم القول بالمفهوم وأنه أي المفهوم ليس بحجة كما هو رأي بعض الأصوليين وإن قلنا: إنه حجة على رأي بعضهم فالجواب عنه أنه قد قام الدليل على تعطيله في هذا الموضع كما دل دليل تحريم الربا قليله وكثيره على تعطيل المفهوم في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً﴾^(٢) ولأن الضلالة لازمة للبدعة بإطلاق الأدلة المتقدمة فلا مفهوم أيضاً^(٣).

٣ - وأما قول عمر رضي الله عنه لما جمع الناس لصلاة التراويح على إمام واحد: (نعمت البدعة هذه). فقد سماها بدعة وحسّنها وإذا ثبتت بدعة مستحسنة في الشرع ثبت مطلق الاستحسان في البدع كما يقول أصحاب الرأي الأول والجواب - من أهل الرأي الثاني - أن

(١) رياض الصالحين باب ١٩.

(٢) آل عمران، من الآية [١٣٠].

(٣) الاعتصام ١/١٨٢ وما بعدها بتصرف.

نقول: إنما سَمَّاها بدعة باعتبار ظاهر الحال من حيث تركها رسول الله ﷺ واتفق أن لم تقع في زمان أبي بكر رضي الله عنه لا أنها بدعة في المعنى: فمن سَمَّاها بدعة بهذا الاعتبار فلا مشاحة في الأسامي بسند ذلك فلا يجوز أن يستدل على جواز الابتداع بالمعنى المتكلم فيه أو أن يقال: سَمَّاها عمر بدعة بالمعنى اللغوي^(١) وحسب.

وأخيراً اتضح لنا أن الفريقين متفقان على أن البدعة المذمومة هي تلك التي لا أصل لها في الشريعة من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا أصل معتبر مما يقصد به التقرب إلى الله فهي بدعة ذميمة أما ما عدا هذه البدعة مما وجد بعد عهد النبوة فهذا يسميه الفريق الأول بدعاً إما مشروعة وإما ممنوعة حسب ما تؤدي إليه.

في حين لا يسميها الفريق الثاني بدعاً بل يدرجها تحت ما يناسبها من قواعد الشريعة الكلية كالمصالح المرسلة أو الاستحسان أو ما لا يتم الواجب إلا به. أو سد الذرائع أو نحو هذا.

المهم أنها متفقان على منع ما أحدث في الدين مما لا أصل له في الشريعة وهو البدعة المذمومة.

ولكل منهما في منحاه وجهة نظر أقل ما يقال عنها إنها اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) نفس المصدر ١/١٩٤ ومجموع الفتاوى لابن تيمية ١٠/٣٧١ و٣١٨/٣١٩ و٢١.

مبحث: في أقسام البدع:

تنقسم البدع إلى أقسام حسب الآتي:

- ١ - بدعة هي إحداث في الدين غير مشروع من أصله. كصلاة الرغائب في رجب وصلاة ليلة عاشوراء.
- ٢ - وبدعة هي زيادة على أمر مشروع كزيادة الشيعة في الأذان (أشهد أن علياً وليّ الله).
- ٣ - وبدعة هي نقص من المشروع كالذكر بالاسم المفرد لأن الوارد إنما هو ذكر الله بلفظ مركب مفيد.
- ٤ - وبدعة هي تحويل للمشروع عن موضعه كتقديم خطبة العيد على صلاته^(١).
- ٥ - وبدعة هي ترك للمأذون فيه على وجه التدبّر وتسمى البدعة التركية.

مثال ذلك: ما حصل من بعض الصحابة حيث همّ أحدهم أن يحرم نفسه النوم بالليل وآخر: الأكل بالنهار، وآخر: إتيان النساء، وبعضهم هم بالاختصاص بمبالغة في ترك شأن النساء. وفي أمثال هؤلاء قال الرسول ﷺ (من رغب عن سنتي فليس مني) فإذا كل من منع نفسه من تناول ما أحل الله من غير عذر شرعي، فهو خارج عن سنة النبي ﷺ، والعامل بغير السنة تديناً هو المبتدع بعينه^(٢). يتضح هذا من المبحث الآتي:

(١) رسائل الإصلاح ٣/٨٢ والاعتصام ٢/٦١.

(٢) انظر الاعتصام ١/٤٤.

مبحث: تارك الواجب أو المندوب أو المباح هل يعد مبتدعاً؟

من ترك مطلوباً شرعياً لا يخلو من حالين:

١ - أن يترك هذا المطلوب لغير التدين والعبادة؛ إما كسلاً أو تضييعاً أو ما أشبه ذلك من الدواعي النفسية، فهذا الترك يعتبر مخالفة للأمر. فإن كان المتروك واجباً فتركه معصية، وإن كان مندوباً فليس كذلك.

٢ - أن يترك ذلك تديناً وطلباً للقربة إلى الله فهذا الترك على هذا الوجه يعد من قبيل البدع حيث تدين بضد ما شرع الله ومثاله: ما سبق ذكره من فعل بعض الصحابة^(١) الذين نهاهم ﷺ.

ومن هذا يظهر أن البدع أنواع متعددة من ضمنها نوع هو البدعة التركية التي يظن أصحابها أنهم بتركهم المباحات أو الواجبات أو المندوبات تقرباً إلى الله^(٢) يسرون على طريق صحيح في حين أنهم قد انحرفوا عن هذا الطريق وعليهم ينطبق قول المصطفى ﷺ (من رغب عن سنتي فليس مني) وهكذا الحكم بالنسبة لأصحاب البدع الأخرى المذكورة بدعهم مردودة عليهم وهم آثمون غير مأجورين لأنهم أتوا بما لم يأت به الله ولا رسوله ﷺ.

(١) نفس المصدر.

(٢) من علماء السلف من ترك بعض المباحات زهداً وتعففاً.

مبحث : درجات البدع من حيث هي كفر أو معصية .

من سار من العلماء على أن البدعة منقسمة إلى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكروهة ومباحة فلا يحتاج إلى بيان الدرجات باعتبار أن الأمر واضح لا إشكال فيه من حيث تنوع رتبها . أما على تعريف الفريق الثاني من العلماء الذي يخص البدعة بما يذم شرعاً فالبدعة عند هؤلاء على درجات : وذلك أن البدع إذا تم التأمل في معقولها وجدت رتبها متفاوتة فمنها :

١ - ما هو كفر صراح كبدعة الجاهلية التي نبه عليها القرآن كقوله تعالى ﴿وجعلوا لله ممَّا ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً فقالوا هَذَا لله بزعمهم وَهَذَا لشركائِنَا﴾^(١) الآية وقوله سبحانه ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لَّذُكُورِنَا وَمَحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾^(٢) فهؤلاء بتحريمهم ما أحل الله في كتابه قد جاؤا من البدع ما هو كفر صراح .

٢ - ومنها ما هو من المعاصي التي ليست بكفر عند بعض العلماء ، كبدعة الخوارج حين قال بعض طوائفهم : من حَكَّم مخلوقاً فهو كافر .
وقول بعضهم^(٣) : نحن نتبرأ من علي ومعاوية لأن أمرهما قد اشتبه علينا .

(١) الأنعام ، من الآية [١٣٦] .

(٢) الأنعام ، من الآية [١٣٩] .

(٣) تلييس إبليس ٢٠ .

٣ - ومنها ما هو معصية كبدعة التبتل، والصيام قائما في الشمس، والخصاء بقصد قطع شهوة الجماع.

٤ - ومنها ما هو مكروه، مثل ذكر السلاطين بأسمائهم في خطب الجمعة، والاجتماع للدعاء عشية عرفة. وهذا النوع لم يسلم به الإمام الشاطبي بل نفاه، وقال: ليس من البدع ما هو مكروه بمعنى أن من تركه يثاب ومن اقترفه لا إثم عليه حيث قال: وأما تعيين الكراهة التي معناها نفي الإثم عن فاعلها وارتفاع الحرج البتة فهذا مما لا يكاد يوجد عليه دليل من الشرع ولا من كلام الأئمة على الخصوص أما الشرع ففيه ما يدل على خلاف ذلك لأن رسول الله ﷺ رد على من قال: أما أنا فأقوم الليل ولا أنام وقال الآخر أما أنا فلا أنكح النساء إلى آخر ما قالوا. فرد عليهم ﷺ وقال: من رغب عن سنتي فليس مني. وهذه العبارة أشد شيء في الإنكار، ولم يكن ما التزموا إلا فعل مندوب أو ترك مندوب إلى فعل مندوب آخر.

وقال رحمه الله: إن كلام العلماء في إطلاق الكراهة في الأمور المنهي عنها كالبدع لا يعنون به كراهة التنزيه فقط، لأن هذا اصطلاح المتأخرين، أرادوا به التفرقة بين ما هو مكروه كراهة تنزيه، وبين ما هو مكروه كراهة تحريم. وقال: إذا وجدت في كلامهم في البدعة أو غيرها [أكره كذا ولا أحب كذا وهذا مكروه وما أشبه ذلك] فلا تقطعن على أنهم يريدون التنزيه فقط فإنه إذا دل الدليل في جميع البدع على أنها ضلالة فمن أين يعد فيها ما هو مكروه كراهة تنزيه^(١)؟.

وبعد هذا ننتقل إلى موضوع ذي صلة وثيقة بهذا المبحث وهو:

(١) انظر الاعتصام ٢/٣٦ بتصرف.

مبحث: تفاوت البدع من حيث هي كبيرة وصغيرة.

من المعروف أن المحرمات تنقسم من حيث حكمها وما يترتب عليها من مفسد إلى ما هو كبيرة من الكبائر وإلى ما هو صغيرة من صغائر الذنوب والكلام هنا عن البدع وتنوعها إلى بدع كبيرة وبدع صغيرة اعتباراً بتفاوت درجاتها.

فالبدع الكبيرة هي ما أخل بأصل من الضروريات، ومالا فهي الصغيرة.

يوضح هذا أن البدع تنقسم إلى ما هو كلي في الشريعة وإلى ما هو جزئي. ومعنى ذلك أن يكون الخلل الواقع بسبب البدعة كلياً في الشريعة كبدعة التحسين والتقبيح العقليين وبدعة إنكار الأخبار السنية اقتصاراً على القرآن وبدعة الخوارج في قولهم لا حكم إلا لله وما أشبه ذلك من البدع التي لا تختص فرعاً من فروع الشريعة دون فرع بل نجدها تنتظم مالا ينحصر من الفروع الجزئية.

أما الخلل الواقع جزئياً كالذي يأتي في بعض الفروع دون بعض كبدعة الثوب^(١) في الصلاة: الذي قال فيه الإمام مالك: الثوب ضلال.

(١) الثوب: هو أن يقول المؤذن بين الأذان والإقامة: قد قامت الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح وذلك حثاً للناس على الحضور للصلاة.

وكبدعة الأذان والإقامة في العيدين ومثل بدعة الاعتماد في الصلاة على إحدى الرجلين وما أشبه ذلك . فهذا القسم لا تتعدى فيه البدعة محلّها . ولا تنتظم تحتها غيرها حتى تكون أصلاً لها .

ولكن مع القول بأن البدع منها ما هو كبيرة، ومنها ما هو صغيرة فإن العلماء رحمهم الله قالوا: لا تكون البدعة من الصغائر إلا بالشروط الآتية ؛ وذلك اقتناعاً منهم بأن البدع في الأصل مضادة للشارع ومراغمة له ، حيث نصب المبتدع نفسه منصب المستدرك على الشريعة لا منصب المكتفي بما حوله ، وحيث إن كل بدعة وإن قلت تشريع زائد أوناقص أو تغيير للأصل الصحيح ، لهذا كانت البدعة مذمومة بكل حال ؛ لأن النصوص الواردة في البدع بينت أن كل بدعة ضلالة ، ومن أجل هذا اشترطوا في البدعة الشروط الآتية لتكون من البدع الصغيرة .

١ - ألا يداوم عليها صاحبها ، لأن الصغيرة من المعاصي مع الإصرار تكون كبيرة كما قالوا : (لا صغيرة مع إصرار ولا كبيرة مع استغفار) فكذاك البدعة .

٢ - ألا يدعو إليها ، فإن البدعة قد تكون صغيرة ثم يدعو مبتدعها إلى القول بها والعمل على مقتضاها فيكون إثم ذلك عليه كما جاء في الحديث الصحيح من أن كل من سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً ، والصغيرة إنما تخالف الكبيرة بكثرة الإثم وقلته فإذا دعا المبتدع إلى بدعته كثرت أوزاره فلا تكون البدعة حينئذ صغيرة .

٣ - ألا يجاهر بها في مجتمعات الناس أو في الأماكن التي تقام فيها السنن أمام العوام لأن هذا يجعلهم ينخدعون بها ويسؤل لهم الشيطان

بأنها حسنة فتنشر وتفسو وبهذا لا تكون من الصغائر.

وبهذا يظهر أن البدعة لا تكون صغيرة إلا بوجود هذه الشروط .
فإن تخلف منها شرط أو أكثر صارت كبيرة أو خيف أن تكون كبيرة^(١).

مبحث الفرق بين البدع والمعاصي :

المعاصي والبدع : فيها تعدد على حرمان الله وتجن على شريعته
ولكن المعاصي والبدع تختلف بسبب اختلاف بواعثها وآثارها لهذا ذكر
العلماء فروقاً بينها :

١ - أن مرتكب المعصية قصده نيل غرضه وشهوته العاجلة متكلاً
على العفو ورفع الحرج الثابت في الشريعة فهو إلى الطمع في رحمة الله
أقرب . كما أن إيمانه لا يترشحزح في أن هذه المعصية ممنوعة شرعاً وإن
اقتربها فهو يخاف الله ويرجوه ، والخوف والرجاء شعبتان من شعب
الإيمان .

٢ - أن مرتكب المعصية ليس في ذهنه أن معصيته هذه من الشرع
في شيء فهو لا يعتقد إباحتها فضلاً عن أن يعتقد شرعيتها . كما أنه
بمعصيته لم ينقص من الدين شيئاً في حين أن المبتدع ببدعته قد جاء
بتشريع زائد أو ناقص أو تغيير للأصل الصحيح ، وكل ذلك قد يكون
على أفراد أو ملحقاً بما هو مشروع فيكون قادحاً في المشروع ، ولو فعل
أحد مثل هذا في نفس الشريعة عامداً لكفر ؛ إذ الزيادة والنقصان فيها
أو التغيير قل أو كثر كفر . ولكن من فعل هذا بتأويل فاسد أو برأي

(١) الاعتصام بتصرف ٢/٦٥ وما بعدها ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١١/٤٧١ وما بعدها .

خاطيء فإنه يكون مخالفاً لشرع الله ولا أقل من أن تكون هذه المخالفة بدعة يمنعها الشارع منعاً قاطعاً.

٣ - أن مرتكب المعصية يؤخذ عليها شرعاً ولكنه مع صحة الاعتقاد يحب الله ورسوله في حين أن المبتدع ليس كذلك يوضح هذا الحديثان الآتيان :

(أ) فيما يتصل بصاحب المعصية :

روى البخاري^(١) : في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أن رجلاً كان يدعى حماراً وكان يشرب الخمر وكان يضحك النبي ﷺ وكان كلما أتى به النبي ﷺ جلده الحد فلعله رجل مرة وقال لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : لا تلعه فإنه يحب الله ورسوله .

ووجه الدلالة : أن هذا رجل كثير الشرب للخمر ومع هذا لما كان صحيح الاعتقاد ويحب الله ورسوله شهد له النبي ﷺ بذلك ونهى عن لعنه .

(ب) وفيما يتصل بصاحب البدعة :

جاء في الصحيحين عن علي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وغيرهما أن النبي ﷺ كان يقسم فجاءه رجل ناقء الجبين كثر اللحية مخلوق الرأس بين عينيه أثر السجود وقال : ما قال : فقال النبي ﷺ يخرج من ضئضئ هذا قوم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون

(١) الباب الخامس من كتاب الحدود.

من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد. وفي رواية لو يعلم الذين يقاتلونهم ماذا لهم على لسان محمد لنكلوا عن العمل. وفي رواية: شر قتلى تحت أديم السماء خير قتلى من قتلوه.

وجه الدلالة: أن هؤلاء المبتدعة مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم وما هم عليه من العبادة والزهادة أمر النبي ﷺ بقتلهم ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل كما يروي عنه ابنه عبدالله قال: حدثنا أبي قال: قبور أهل السنة من أهل الكبائر روضة. وقبور أهل البدع من الزنادقة حفرة. فساق أهل السنة أولياء الله وزهاد أهل البدعة أعداء الله. أهـ.

وكلام الإمام أحمد لعل المقصود به والله أعلم بيان النسبة بين ضرر الفسق وأهله والبدعة وأهلها لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَوْلِيَاءُ إِلَّا الْمُنَافِقُونَ﴾^(١) ولقوله سبحانه عن أوليائه ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾^(٢) وقد بين المحققون أن البدعة شر من المعاصي وأضر لا اعتقاد أهلها أنها حق وطاعة وذلك كذب على الله وقول في دينه بغير علم ويندر أن يتوب صاحبها^(٣).

من هذا التفريق بين المعصية والبدعة ظهر قبح البدع في الإسلام لأنها كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: أظلم من الزنا والسرقة وشرب الخمر^(٤).

(١) الأنفال، من الآية [٣٤].

(٢) يونس، من الآية [٦٣].

(٣) انظر كتاب الآداب الشرعية والتعليق عليه لابن مفلح ٢/١٨٣.

(٤) انظر الفتاوى لابن تيمية ١١/٤٧٣ وما بعدها.

مبحث : معاملة أهل البدع .

أخطاء المبتدعة خطيرة على الدين من جهة جنايتهم عليه وإفسادهم في الأرض وخروجهم عن جادة الإسلام إلى جواد التيه والضلال ، هذا الخروج الذي جعلهم يتركون صراط الله المستقيم ويستبدلون به طرقاً شتى معوجة تذهب بهم وبأتباعهم إلى الغي والضلال كما قال سبحانه ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(١) لهذا فإن الأمر يقتضي أن يعاملوا بالتثريب أو التنكيل أو الطرد والإبعاد أو الإنكار أو القتل ، ولكن هذه المعاملة تختلف باختلاف أحوالهم وبحسب البدعة التي أحدثوها من كونها عظيمة المفسدة في الدين ، وكون صاحبها مشتهراً بها ، وداعياً إليها ، ومستظهِراً بالأتباع وخارجاً عن الناس ، وكونه عاملاً بها عن علم . فقد تكون البدعة على هذه الحال وقد تكون أقل من هذا ، ولهذا ذكر الإمام الشاطبي رحمه الله أنواعاً من معاملة هؤلاء المبتدعة حسب حجم البدعة التي يرتكبونها وحسب الأشخاص الداعين إليها أو العاملين بها . وهي :

١ - الإرشاد والتعليم وإقامة الحجة كما فعل ابن عباس رضي الله عنه مع الخوارج حين جادلهم بالحق حتى رجع منهم ألفان أو ثلاثة .

٢ - الهجران وترك الكلام والسلام كما جاء عن السلف في هذا المقام وكما جاء عن عمر رضي الله عنه في قصة صبيغ العراقي أن عمر ضربه مرتين ثم أراد أن يضربه الثالثة فقال له صبيغ إن كنت تريد

(٥) الأنعام ، من الآية [١٥٣] .

قتلى فاقتلني قتلاً جميلاً وإن كنت تريد أن تداويني فقد والله برئت .
فأذن له إلى أرضه وكتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ألا
يجالسه أحد من المسلمين فاشتد ذلك على الرجل فكتب أبو موسى
إلى عمر أن قد حسنت سيئته : فكتب إليه عمر أن يأذن للناس
بمجالسته .

٣ - التغريب كما فعل عمر بصبيغ السابق ذكره .

٤ - السجن كما سجنوا الحلاج الحسين بن منصور^(١) قبل قتله ، سنين
عديدة .

٥ - ذكرهم بما هم عليه وإظهار بدعتهم وتفنيدها كي يحذروا ولئلا يُغترَّ
بهم وبكلامهم . كما جاء عن محمد بن سهل النجاري قال : كنا
عند القرباني فجعل يذكر أهل البدع فقال له رجل : لو حدثنا كان
أعجب إلينا . فغضب وقال : كلامي في أهل البدع أحب إلي من
عبادة ستين سنة^(٢) .

٦ - القتال إذا ناصبوا المسلمين وخرجوا عليهم كما قاتل علي رضي الله
عنه الخوارج وغيره من خلفاء السنة ولهذا قال شيخ الإسلام بن
تيمية : الراد على أهل البدع مجاهد حتى كان يحيى بن يحيى يقول :
الذب عن السنة أفضل من الجهاد^(٣) .

٧ - القتل إن أظهروا بدعتهم ولم يرجعوا مع الاستتابة وهذا إن كانت

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٥/١٠٩ .

(٢) انظر تلبيس إبليس ١٥ .

(٣) الفتاوى ٤/١٣ .

البدعة مما يستحق عليه القتل كما فعل خالد بن عبدالله القسري حينما قتل الجعد بن درهم.

٨ - تكفير من قام الدليل على كفره كما إذا كانت البدعة صريحة في الكفر كالإباحية. وكالباطنية القائلين بالحلول. فهؤلاء يكفرون ويشهّر بهم ويحكم عليهم بالألّا يناكحوا ولا تقبل شهادتهم ولا روايتهم ولا يؤلّون إمارة ولا قضاء ولا يعاد مريضهم ولا تشهد جنازتهم. وذلك ليحذرهم الناس.

٩ - يحكم عليهم بالضرب كما فعل عمر بصبيغ. وقد حكم الإمام الشافعي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجرائد ويحملوا على الإبل ويطاف بهم في العشائر والقبائل ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام^(١) / يعني أهل البدع.

ومن عرض هذه الأنواع يظهر لكل ذي لب أن علماء السلف قد شدّدوا في صيانة الشريعة من كل ما يؤثر في كمالها ويشوه وجهها الناصع الذي أراد الله أن تكون عليه ديناً قيماً ملة إبراهيم حنيفاً وحنيفية سمحة جاء بها محمد ﷺ بيضاء نقية.

وإن هذه المعاملة لهؤلاء المبتدعة لهم حقيقون بها لأنهم سلكوا غير سبيل المؤمنين فولّاهم الله ما تولوا وسيجزّيهم بخروجهم عن صراطه السويّ ما هم مستحقون له.

(١) انظر الاعتصام ١/١٧٥ وما بعدها.

مبحث : هل لأهل البدع من توبة؟

المبتدع يتعلق ببدعته ويعض عليها بالنواجذ لأنه يرى أنها بدعة حسنة وأنها من الشرع وهو باعتقاده هذا يزيدها في نفسه رسوخاً ويدعو إليها وينافح عنها فتستشري هذه البدعة وتنمو وتنتشر وقد يكون له فيها الأتباع والأنصار فيزداد بها تعلقاً ومن ثم يصعب أن يقبل الحوار حول مجافاتها للكتاب والسنة وما كان الصحابة عليه والتابعون وتابعوهم بإحسان . وحيث إن البدعة زيادة في الدين أو نقص منه أو تحريف له ، وشرها يتعدى صاحبها إلى أناس آخرين فتموت بسببها السنن وتفشو بين العامة وتندثر معالم السنة ويظهر أهل الأهواء والتأويل وينحسر أهل الحق وتقل جهودهم بسبب هؤلاء المبتدعة ، فلهذا اختلف العلماء في هؤلاء المبتدعين هل لهم من توبة أم لا :

وسبب اختلافهم في قبول توبة المبتدع دون العاصي : أن المبتدع كما قلنا أشرب قلبه البدعة وتمكنت من نفسه وسرت في عروقه حتى سرى الران على قلبه وأعمته غشاوة ضلّالته عن الحق فركس في العماية وانغمس في أحوال البدعة وصار لا يرى حقاً إلا هذه البدعة ولا صواباً إلا هذا الرأي المحدث المتجانف عن صراط الله السوي مما جعل قبوله الحق ورجوعه إليه وسماع نصيح أهل الحق أمراً بعيد الملتبس . فلهذا اختلف العلماء في قبول توبته لاستبعادهم وقوع التوبة النصوح منه وحاله ما ذكرنا .

والمقصود بقبول التوبة القبول الحكمي لأنه مناط معاملة مثل هؤلاء القوم المنحرفين أما قبول التوبة عند الله سبحانه فأمره إلى الله جل

وعلا. أما المعاصي فلم يختلف العلماء في قبول التوبة منها، لأنها صادرة من قوم يؤمنون بأن الله هو المشرع وحده، لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه، ليس لأحد أن يزيد في شرعه ولا أن ينقص منه أو يحرف فيه بل كل ما هنالك معاصٍ تقع بسبب ضعف الوازع الإيماني وقوة الشهوات مع الخجل من الله والطمع في مغفرته والأمل في الإقلاع عن هذه المعاصي. فتوبة من هذه حالهم متوقعة دائماً، وقبولها مرتجى من الله سبحانه، ومن حكام المسلمين متعينة. وبخاصة أنها تقع في حالة تستر وخجل، وأن أضرارها قاصرة على مرتكبيها غالباً، وضررها في الدين منتف؛ لأنها لا تسبب له زيادة في تشريعه ولا نقصاً ولا تحريفاً. وبعد هذه المقدمة: نتعرض للموضوع فنقول وبالله التوفيق.

الخلاف في قبول توبة المبتدع

يرى بعض العلماء أن المبتدع ليس له من توبة ومن اختار هذا أبو إسحاق الشاطبي وأبو إسحاق بن شاقلا من أصحاب أحمد وهو مذهب الربيع بن نافع. ومما احتج به هؤلاء:

* قول الرسول ﷺ: من سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة.

* وبما روى أبو حفص العكبري عن أنس مرفوعاً: (أن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته) رواه الطبراني وإسناده حسن^(١).

(١) الترغيب ١/٦٥.

وقال القاضي : سئل الإمام أحمد رحمه الله عما روي عن النبي ﷺ (أن الله احتجز التوبة عن كل صاحب بدعة) وحجز التوبة أيش معناه؟ قال أحمد : لا يوفق ولا ييسر صاحب بدعة .

ووجه الدلالة من الحديث الأول أن المبتدع يلزمه وزر بدعته ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة وهذا يعني أنه من الأخسرين أعمالاً فلا توبة له لأن بدعته حالت بينه وبين التوبة وكذلك فإن ما روي عن أنس مرفوعاً من حجب التوبة عن كل صاحب بدعة يدل على أن المبتدع محجوب عن التوبة والتوبة محجوبة عنه لأن بدعته قد أحاطت به والعياذ بالله .

ويعلل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : عدم توبة أهل البدع والأهواء بقوله : لأن اعتقاد هؤلاء لبدعهم يدعوهم إلى ألا ينظروا نظراً تاماً إلى دليل مخالفهم من أهل الحق فلا يعرفون الحق ولهذا قال السلف : إن البدعة أحب إلى إبليس من المعصية . وقال أبو أيوب السخيتاني وغيره : إن المبتدع لا يرجع^(١) .

أما الشاطبي رحمه الله فيبرر عدم قبول توبة صاحب البدعة بقوله : أما أن صاحبها ليس له من توبة فلما جاء من قوله ﷺ : (إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة) وعن يحيى بن أبي عمرو الشيباني قال : كان يقال : يأبى الله لصاحب بدعة بتوبة . وما انتقل صاحب بدعة إلا إلى أشر منها . ونحوه : عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : ما كان رجل على رأي من البدعة فتركه إلا إلى ما هو شر منه . خرّج هذه الآثار ابن وضاح^(٢) .

(١) غذاء الألباب شرح منظومة الآداب لمحمد السفاريني ٢/٥٦٨ وما بعدها .

(٢) الاعتصام ١/١٢٣ .

وعن عمر بن عبدالعزيز أنه كان يقول: اثنان لا نعاقبهما: صاحب طمع وصاحب هوى فإنهما لا ينزعان.

ثم ذكر أحاديث منها: (قوله ﷺ عن أهل الأهواء والبدع: يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ثم لا يرجعون إليه حتى يرجع السهم على فوقه).

وعن أبي ذر أنه ﷺ قال: سيكون من أمتي قوم يقرؤون القرآن ولا يجاوز حلقيمهم يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه هم شر الخلق والخلقة. قال الشاطبي: فهذه شهادة الحديث الصحيح لمعنى هذه الآثار وحاصلها:

أنه لا توبة لصاحب البدعة عن بدعته فإن خرج عنها فإنما يخرج إلى ما هو شر منها.

ومن هنا قلنا: يبعد أن يتوب بعضهم لأن الحديث يقتضي العموم بظاهره^(١) أه. هذا بعض مما استدل به هؤلاء.

أما الفريق الثاني القائل بأن المبتدع له توبة: فقالوا: إن المبتدع له توبة كأبي مذنب ولا حائل بينه وبين التوبة لأن باب التوبة مفتوح والتوبة لا تنقطع حتى تطلع الشمس من مغربها يدل لهذا:

١ - قوله تعالى: ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم﴾^(٢).

٢ - وقوله سبحانه: ﴿وإني لغفار لمن تاب وعمل صالحاً ثم اهتدى﴾^(٣).

(٢) الزمر، الآية [٥٣].

(١) الاعتصام بتصرف ١/١٢٣ وما بعدها.

(٣) طه، الآية [٨٢].

٣ - وقوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ﴾^(١).

ووجه الدلالة من الآية الأولى: أن الله نهى المسرفين على أنفسهم أن يقنطوا من رحمته لأنه سبحانه يغفر الذنوب جميعاً. وهؤلاء المبتدعة من عباده المسرفين على أنفسهم بهذه البدع الذين أخبر وهو أصدق القائلين أنه يغفر الذنوب جميعاً وبدعة هؤلاء ذنب يشملها هذا الوعد منه سبحانه. وما دام الأمر كذلك فلا مجال لتخصيص أهل البدع بعدم التوبة.

ووجه الدلالة من الآية الثانية: أنه سبحانه أخبر بأنه كثير الرحمة والمغفرة لجميع من تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى. وكلمة (من) من صيغ العموم فتشمل كل المذنبين والمبتدع منهم.

ووجه الدلالة من الآية الثالثة: أنه سبحانه أخبر أنه صاحب مغفرة لجميع الناس الظالمين والمبتدع من الناس وبدعته من الظلم فيشملة الغفران وتشملها المغفرة كذلك. ولهذا ورد عن علي بن أبي طالب قوله: ما في القرآن آية أوسع من هذه الآية: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ الآية.

وقال عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: وهذه أرجى آية في القرآن. فقال عبدالله بن عباس: أرجى آية في القرآن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ﴾^(٢).

٤ - وجاء عن أبي هريرة فيما رواه مسلم^(٣) أنه ﷺ قال: من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه.

(١) الرعد، من الآية [٦]. (٢) انظر تفسير القرطبي لآية [٥٣] الزمر.

(٣) مختصر صحيح مسلم للمنذري ٢/٢٧١.

٥ - وعن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ إن الله عز وجل يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها. رواه مسلم^(١).

فهذان الحديثان الشريفان أفادا بمنطوقهما أن المبتدع باب التوبة له مفتوح لدخوله في عموم قوله ﷺ (من تاب) و(مسيء الليل) و(مسيء النهار).

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم^(٢): إن للتوبة ثلاثة أركان: الإقلاع والندم على فعل تلك المعصية والعزم على ألا يعود إليها أبداً. فإن كانت المعصية لحق آدمي فلها ركن رابع وهو التحلل من صاحب ذلك الحق. واتفقوا على أن التوبة من جميع المعاصي واجبة وأنها واجبة على الفور ولا يجوز تأخيرها سواء كانت المعصية صغيرة أم كبيرة. والتوبة من مهمات الإسلام وقواعده المتأكدة. ولا يجب على الله قبولها إذا وجدت بشروطها عقلاً عند أهل السنة لكنه سبحانه وتعالى يقبلها كرمًا وفضلاً وعرفنا قبولها في الشرع والإجماع. أهـ.

من هذا يظهر جلياً أن الله سبحانه وتعالى قد شمل جميع عباده بقبول التوبة وأهل البدع مشمولون بهذا الفضل إذا حسنت توبتهم وأقلعوا عما أحدثوا ولا يبعد أن يمين الله عليهم برؤية الحق واتباعه والإقلاع عن البدع التي أحدثوها. والجواب عما استدل به أصحاب الرأي الأول:

١ - قوله ﷺ: (من سن سنة سيئة كان عليه وزرها) ..

(١) نفس المصدر.

(٢) باب التوبة.

الحديث . محمول على ما إذا لم يتب لأن التوبة تجب ما كان قبلها كما أخبر بذلك النبي ﷺ قال ابن عقيل^(١) : الرجل إذا دعا إلى بدعة ثم ندم على ما كان وقد ضل به خلق كثير وتفرقوا في البلاد وماتوا فإن توبته صحيحة إذا وجدت الشرائط ويجوز أن يغفر الله له ويقبل توبته ويسقط ذنب من ضل به بأن يرحمه ويرحمهم . وبهذا قال أكثر العلماء . أهـ .

٢ - وأما بقية الأدلة : فما كان منها من أحاديث وآثار فهو معارض بالآيات الصريحة والأحاديث التي أوردنا طرفاً منها فتقدم عليها . أو أن يقال إنها محمولة على ما إذا لم يتب هؤلاء وماتوا على بدعتهم .

وأما ما كان منها (أي من أدلة أهل الرأي الأول) مروياً عن السلف فمحمول على التنفير من هذه البدعة وأهلها أو على من مات ولم يتب لأن شأن المبتدعة عدم التوبة بناء على التجربة التي مارسها علماء السلف مع هؤلاء . ولكن مع هذا فالمعول عليه هو النصوص المتواترة من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ والتي صرحت بأن باب التوبة مفتوح ويد الله مبسوطة لكل مذنّب يريد التوبة حتى لو كان كافراً أو زانياً أو قاتلاً ولا نطيل في هذا لأنه من المسلمات .

مبحث : أسباب انحراف المبتدعة .

يتعلق المبتدعون بحجج أوهمى من بيت العنكبوت ، إذ يتعلقون في الاستدلال بأدلة يستدلون بها على خصوصات مسائلهم ، وهذه الأدلة قد تكون قطعية الثبوت قطعية الدلالة ولكنهم يحرفونها عن مواضعها وقد تكون هذه الأدلة أحاديث ضعيفة أو موضوعة وقد يتعلقون بآثار لا أصل لها كما أن بعضهم يكون الوازع له على هذا هو اتباع الظن والهوى

(١) غذاء الألباب للسفاريني ٥٦٨/٢ .

والتشهي، فلهذا وقعوا فيما وقعوا فيه من انحراف عن صراط الله السوي فاستحقوا غضب الله والبعد عن مرضاته وستحدث بإيجاز عن أهم الأسباب التي جعلت هؤلاء المبتدعة يحيدون عن الجادة:

١ - اعتمادهم على الأحاديث الواهية الضعيفة والمكذوبة على رسول الله ﷺ والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها. كحديث الاكتحال يوم عاشوراء وإكرام الديك الأبيض وأكل الباذنجان بنية (معينة). وأن النبي ﷺ تواجد واهتزّ عند السماع حتى سقط الرداء عن منكبيه. وما أشبه ذلك فإن أمثال هذه الأحاديث - على ما هو معلوم - لم ينقل الأخذ بشيء منها عمّن يُعتدُّ به في طريقة العلم ولا طريقة السلوك ومعلوم أيضاً أن الأحاديث الضعيفة الواهية الإسناد لا يغلب على الظن أن النبي ﷺ قالها فلا يمكن أن يسند إليها حكم فما الظن بالأحاديث المعروفة الكذب فالذي حمل هؤلاء المبتدعة على العمل بها هو اتباع الهوى أو الجهل بالشرعية وأصولها.

٢ - اعتمادهم على تحكيم عقولهم والسير على قواعد قعدوها مما حملهم على رد أحاديث صحيحة لأنها غير موافقة لأغراضهم ومذهبهم فيجب ردها كالمنكرين لعذاب القبر والصراط والميزان ورؤية الله عز وجل في الآخرة، وكذلك حديث الذباب إذا وقع في الإناء وأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء.

وحديث المبطلون الذي أمر الرسول ﷺ أخاه بأن يسقيه العسل. وما أشبه ذلك من الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول.

وربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم وكذا من اتفق الأئمة من المحدثين على عدالتهم وإمامتهم كل ذلك ليردوا به

على من خالفهم في المذهب حتى بلغ بهم الأمر أن جعلوا القول بإثبات الصراط والميزان والحوض قولاً بما لا يعقل وقد سئل بعضهم: هل يكفر من قال برؤية الباري في الآخرة فقال: لا يكفر لأنه قال ما لا يعقل ومن قال ما لا يعقل فليس بكافر.

كل هذا إمعاناً منهم في الضلالة حيث ردّوا ما صح من النصوص وحرّفوا ما لم يوافق مذاهبهم الباطلة ظلماً وعدواناً.

٣ - قولهم في القرآن والسنة بالخرص والتخمين مع جهلهم بعلم العربية الذي يفهم به عن الله ورسوله فيفتاتون على الشريعة بما فهموا ويدينون به ويخالفون الراسخين في العلم.

وإنما فعلوا هذا من جهة تحسين الظن بأنفسهم واعتقادهم أنهم من أهل الاجتهاد والاستنباط وليسوا كذلك. كقول بعضهم في قوله سبحانه ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾^(١) أي ألقينا فيها. كأنه عندهم من قول العرب: (ذرت الریح) وذلك لا يجوز لأن (ذرأنا) مهموز و(ذرته) غير مهموز.

ومثل قول ابن عربي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ كَرَّمْنَا نَارًا وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتَلًا﴾^(٢) قال ما نصه: واذكر اسم ربك الذي هو أنت أي اعرف نفسك ولا تنسها فينسأك الله. الخ وهذا التفسير مبني على اعتقاده من القول بوحدة الوجود. ومثل هذا: تفسير بعض الشيعة: (الجبّ والطاغوت) بأبي بكر وعمر^(٣). قاتلهم الله أني يؤفكون على هذا التأويل المنحرف.

(٢) الزمل، الآية [٨].

(١) الأعراف، من الآية [١٧٩].

(٣) بدع التفاسير في الماضي والحاضر للدكتور رمزي نضاعة ٤٦ وما بعدها وكتاب نقد العلم والعلماء ٣٣٠ وما بعدها.

فمثل هذه الاستدلالات لا يعبأ بها ولا يعد خلاف قائلها خلافاً
وما استدلوا عليه من الأحكام الفرعية أو الأصولية فهو عين البدعة إذ
هو خروج عن طريقة كلام العرب إلى اتباع الهوى وصدق عمر رضي
الله عنه حين قال: (إنما هذا القرآن كلام فضعوه مواضعه ولا تتبعوا به
أهواءكم).

أي فضعوه على مواضع الكلام ولا تخرجوه عن ذلك فإنه خروج
عن الطريق المستقيم إلى اتباع الهوى.

٤ - الانحراف عن الأصول الواضحة إلى اتباع المتشابهات
والأخذ بها تأويلاً كما أخبر سبحانه في كتابه ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ
فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾^(١).

والذي عليه العلماء أن كل دليل فيه اشتباه وإشكال ليس بدليل في
الحقيقة حتى يتبين معناه ويظهر المراد منه. ويشترط في ذلك ألا يعارضه
أصل قطعي. فإذا لم يظهر معناه لإجمال أو اشتراك أو عارضه قطعي.
فليس بدليل لأن حقيقة الدليل أن يكون ظاهراً في نفسه ودالاً على
غيره. وإلا احتيج إلى دليل. فإن دل الدليل على عدم صحته فأحرى
ألا يكون دليلاً.

ومن أمثلة هذا زعم المعتزلة أن القرآن مخلوق لأن الكلام لا يتصل
إلا بأصوات وحروف وكل ذلك من صفات المحدثات والباري تنزه
عنها ولهذا اضطررنا لتأويل مثل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٢)
ولأن الله يقول ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٣) والقرآن شيء فتشمله

(٢) النساء، من الآية [١٦٤].

(١) آل عمران، من الآية [٧].

(٣) الأعمام، من الآية [١٠٢].

الآية، فهو إذاً مخلوق وهذا المسلك منهم أخذ بالمشابهات لأنهم قاسوا الخالق على المخلوق ونسوا أن بينهما فرقاً عظيماً لقوله سبحانه ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾^(١) لأن الله سبحانه صفات قائمة بذاته تليق بجلاله وعظمته لا تشبه صفات المخلوقين كما أن له أفعالاً تليق به تختلف عن أفعال عباده.

فهذا التأويل إخراج لهذه النصوص عن حقائق معانيها التي نزل القرآن بها وهو خروج عن أم الكتاب إلى ما تشابه منه^(٢).

وبعد، فهذه بعض المزالق التي تردى فيها المبتدعة ومن سلك سبيلهم من الأتباع وكانوا يظنون أنهم على شيء من الحق وهم أبعد ما يكونون عنه لأنهم اتبعوا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً كما حكموا العقول والعقول لا تستقل بمعرفة مصالح العباد بغير الشرع كما حكموا الهوى والهوى يعمي أصحابه.

مبحث: في إبطال تعلق المبتدعة بالمسائل الآتية:

١ - جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس على إمام واحد في صلاة التراويح.

٢ - زيادة عثمان بن عفان رضي الله عنه أذاناً ثانياً يوم الجمعة.

٣ - تحقيق ما ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله : ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن.

وذلك أن المبتدعة يتعلقون بمثل هذه المسائل وهم يظنون أنهم

(١) الشورى من الآية [١١].

(٢) الاعتصام ١/٢٢٤ وما بعدها و ٢/١٦٤ وما بعدها.

يحسنون صنعاً ولم يعلموا أن ما تعلقوا به ليس لهم فيه حجة على الوجه الذي استدلوا به وهو تحسين بدعهم ومحدثاتهم فنقول:

(أ) مشروعية صلاة التراويح ثابتة بأحاديث عن النبي ﷺ منها ما رواه الجماعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بعزيمة فيقول (من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) رواه الجماعة^(١). قال الكرماني: اتفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح. وقال النووي رحمه الله: إن قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح. وقال: اتفق العلماء على استحبابها والجمهور على أن الأفضل صلاتها جماعة كما فعله عمر رضي الله عنه والصحابة رضي الله عنهم واستمر عمل المسلمين عليه لأنه من الشعائر الظاهرة فأشبهه صلاة العيد. وبالحق الطحاوي فقال: إن صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية^(٢).

ومما يؤيد استحباب صلاة التراويح وأفضلية أدائها جماعة ما رواه البخاري ومسلم واللفظ لمسلم^(٣) عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ خرج من جوف الليل فصلى في المسجد فصلى رجال بصلاته فأصبح الناس يتحدثون بذلك فاجتمع أكثر منهم فخرج رسول الله ﷺ في الليلة الثانية فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ فطلق رجال منهم يقولون: الصلاة فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ حتى خرج لصلاة الفجر فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس ثم تشهد فقال: أما بعد: فإنه لم يخف علي

(١) نيل الأوطار حديث ١ باب التراويح ٣/٥٧.

(٢) نفس المصدر.

(٣) صحيح البخاري كتاب التهجد ومختصر المنذري ١/١٠٨.

شأنكم الليلة ولكني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها. وفي رواية وذلك في رمضان) ووجه الدلالة من هذا أنه ﷺ أدى صلاة الليل في رمضان إماماً بجماعة مدة ثلاث ليال حتى بلغوا من الكثرة ما جعل المسجد يكتظ بالمؤمنين. وما منعه ﷺ من ترك مواصلة هذه السنة إلا الرأفة بالأمة وخوف المشقة عليها حيث صرح ﷺ بهذا بقوله (لكني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها) قال ابن حجر رحمه الله: وفي الحديث ندب قيام الليل ولا سيما في رمضان جماعة لأن الخشية المذكورة أمنت بعد النبي ﷺ ولذلك جمعهم عمر بن الخطاب على أبي بن كعب كما يتضح من الحديث الآتي الذي رواه البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر إنى أرى لو جمعت هؤلاء على قارىء واحد لكان أمثل ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون: يعني آخر الليل. وكان الناس يقومون أوله) ولمالك في الموطأ عن يزيد بن رومان قال: كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة^(١).

وجه الدلالة من جمع عمر الناس مع إمام واحد على سنية التراويح: إقرار الصحابة رضي الله عنهم لهذا العمل بل وامتناعهم له دون معارض فدل على استحبابه. يوضح هذا ما نقله ابن حجر عن ابن

(١) نيل الأوطار ٣/٦٠.

التين وغيره حيث قال : استنبط عمر ذلك من تقرير النبي ﷺ من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كره ذلك لهم فإنما كرهه خشية أن يفرض عليهم فلما مات النبي ﷺ حصل الأمن من ذلك . ورجح عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ولأن الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين . وإلى قول عمر جنح الجمهور . وقال الطحاوي : إن صلاة التراويح جماعة واجبة على الكفاية (كما سبق) وقال ابن بطال : قيام رمضان سنة لأن عمر إنما أخذه من فعل النبي ﷺ وإنما تركه النبي ﷺ خشية الافتراض^(١) أه فمن أقوال هؤلاء العلماء يتضح أن صلاة التراويح سنة بدأها الرسول ﷺ ثم توقف عنها لمصلحة رآها أو خوف مفسدة تراءت وهي الخوف من فرضها على المسلمين مما يسبب الضيق والخرج عليهم وهكذا استمر توقف هذه السنة زمن أبي بكر وجزءاً من خلافة عمر . ثم أعادها عمر رضي الله عنه إلى ما كانت عليه أول الأمر في حياة النبي ﷺ أخذاً من فعله ﷺ كما نقل ابن بطال رحمه الله . وأخذاً من تقريره ﷺ من صلى معه في الثلاث الليالي الأولى كما قال ابن التين وغيره .

(١) فتح الباري ٤/٢٥٢ .

مبحث: سبب تسمية عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذا
العمل بدعة

وتحسينه لها بقوله: نعمت البدعة هذه، وهل يصح
مستمسكاً للمبتدعة في استحسان بعض البدع؟

والجواب عن هذا:

١ - أن عمر رضي الله عنه لم يأت بجديد لم يسبق إليه كما اتضح من
الاستدلال السابق بل جاء بعمل بدأه الرسول ﷺ وفعله وأقر عليه
ولولا خوف فرضه لاستمر عليه فلهذا الاعتبار لم يكن عمر
مبتدعاً.

٢ - إقرار الصحابة وسكوتهم بل وفعلهم هذه السنة دليل على
مشروعيتها وأن لها أصلاً لعل ما ذكرناه من فعله وتقريره.

٣ - وفي سكوت الصحابة وإقرارهم لعمر وامتناعهم ما يوحى بالإجماع
وهو حجة والعمل المستند إلى الإجماع لا يقال لفاعله إنه جاء ببدعة
لم يكن لها في الشرع مستند.

وفعل عمر رضي الله عنه هذا وجمعه الناس على إمام واحد حجة
لأنه خليفة خليفة رسول الله ﷺ. والذي قال فيه ﷺ: عليكم بسنتي
وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ^(١).

ففعله رضي الله عنه سنة لأنه من الخلفاء الذين أمر النبي ﷺ
باحتذاء سنتهم قال الإمام الشاطبي في الموافقات: ويطلق لفظ السنة

(١) رواه أبو داود والترمذي وابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حديث صحيح.

على ما عمل عليه الصحابة وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد لكونه أتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا أو اجتهداً مجتمعاً عليه منهم أو من خلفائهم فإن إجماعهم إجماع وعمل خلفائهم راجع أيضاً إلى حقيقة الإجماع إذا حملوا الناس عليه والتزمه الجميع وسار وافي به بدون نكير فهذا يدل على إجماعهم عليه^(١). أهـ وعلى هذا فلا وجه لتسمية صلاة التراويح بدعة حسنة من فعل عمر. يتذرع بها أهل الرأي والاستحسان الخاطيء والمبتدعة ويؤيدون بها آراءهم الضالة.

أما تسمية أمير المؤمنين عمر هذا العمل بدعة فالجواب عنه: أنه إنما سماها بدعة باعتبار ظاهر الحال من حيث تركها رسول الله ﷺ واتفق أن لم تقع في زمان أبي بكر رضي الله عنه لا لأنها بدعة في المعنى. فمن سماها بدعة لهذا الاعتبار فلا مشاحة في الأسامي وعند ذلك فلا يجوز أن يستدل بها على جواز الابتداع بالمعنى الشائع. لأنه تحريف للكلم عن مواضعه^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ما سمي بدعة وثبت حسنه بأدلة الشرع فأحد الأمرين فيه لازم: إما أن يقال ليس ببدعة في الدين وإن كان يسمى بدعة من حيث اللغة كما قال عمر (نعمت البدعة هذه) وإما أن يقال هذا عام خصت منه هذه الصورة لمعارض راجح فيبقى فيما عداها على مقتضى العموم كسائر عمومات الكتاب والسنة^(٣). أهـ والعموم الذي يشير إليه شيخ الإسلام هو ما يستفاد من الأحاديث الواردة في ذم البدع كقوله ﷺ (كل بدعة ضلالة).

(١) الموافقات ٤/٥.

(٢) انظر الاعتصام ١/١٩٤.

(٣) مجموع الفتاوى ١٠/٣٧٠.

وبعد هذا التخريج لتسمية عمر هذه الصلاة بدعة يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن أهل البدع ليس لهم بمثل هذا متعلق البتة لأن الرسول ﷺ قال (كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة) وهو عام يشمل كل البدع دون استثناء. أما ما كان من الأمور المشروعة التي أحدثت دون سابق عمل من الرسول ﷺ وأصحابه فإنها لا تسمى بدعة إلا بالمعنى اللغوي لأنها مستندة لأصل من أصول الشريعة كما سبق توضيحه في ثنايا هذا البحث والله سبحانه أعلم بالصواب.

(ب) زيادة عثمان رضي الله عنه أذاناً ثانياً يوم الجمعة :

الأذان يوم الجمعة يطلق ويراد به واحد من ثلاثة :

١ - ما يقع عقيب صعود الإمام على المنبر فهذا لا خلاف فيه فقد كان يؤذن للنبي ﷺ كما جاء في صحيح البخاري^(١) عن السائب بن يزيد قال : كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كان عثمان رضي الله عنه وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء فثبت الأمر على ذلك) وهذا الأذان هو الذي يمنع البيع ويلزم السعي لأنه تعالى أمر بالسعي ونهى عن البيع بعد النداء بقوله تعالى ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾^(٢) ولكون هذا الأذان الذي يقع عقيب صعود الإمام على المنبر هو النداء الموجود على عهد النبي ﷺ تعلق الحكم به دون غيره^(٣).

(١) البخاري مع فتح الباري ٢/٣٩٣ .

(٢) الجمعة، من الآية [٩] .

(٣) انظر المغني والشرح الكبير ٢/١٤٥ .

٢ - والثاني هو الإقامة للصلاة: وتسميتها أذاناً من باب تغليب الأذان عليها أو لاشتراكهما في الإعلام، حيث جاء عن ابن أبي ذؤيب: (كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر أذانين يوم الجمعة) ووجه كونها أذاناً ثانياً هو أنها تقع في الترتيب بعد الأذان المعهود في عهد الرسول ﷺ وصاحبيه. وهذا الأذان أو الإقامة لا خلاف فيها.

٣ - الأذان الثالث وهو ما وجد على عهد عثمان رضي الله عنه كما ورد في الحديث السابق وهذا هو محل البحث:

عرفنا من فعل عثمان للأذان الثاني أنه سنة مشروعة لا بدعة للأسباب الآتية:

١ - أنه أمر بهذا في وقت الصحابة وفعله وأقره على هذا دون نكير فكان كالإجماع اللهم إلا ما روي عن ابن عمر أنه قال: الأذان الأول يوم الجمعة بدعة فهذا منه: يحتمل الإنكار ويحتمل أن يريد أنه لم يكن في زمن النبي ﷺ وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة ويكون قصد ابن عمر على هذا: أنه بدعة لغوية كما سمي أبوه صلاة التراويح بدعة لهذا السبب كما فصلنا القول فيه آنفاً.

٢ - أنه أحدثه لإعلام الناس بدخول الوقت لما كثروا قياساً على بقية الصلوات فألحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب^(١).

٣ - وفعل عثمان رضي الله عنه هذا مشروع لقوله ﷺ عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضواً عليها بالنواجذ) وعثمان من الخلفاء الذين أمرنا بالاستئذان بثبتهم. فلا يكون عثمان

(١) انظر فتح الباري ٢/٣٩٤، وعون المعبود ١٢/٣٦٠، وتفسير القرطبي ١٨/١٠٠.

رضي الله عنه بهذا مبتدعاً وتابعه كذلك لا يصح أن يقال إنه جاء ببدعة .

ولهذا فلا متعلق للمبتدعة بإحداث عثمان هذا الأذان لأن له أصلاً شرعياً وليس من البدعة في شيء لأن البدعة محدثة لا أصل لها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا فعل صحابي كعثمان .

(ج) يتعلق المبتدعة بأدلة يزعمون أنها تبرر ما جاؤا به من بدع وما أحدثوا من مخالفات : ومن هذا : استدلالهم : بما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رأوه قبيحاً فهو عند الله قبيح) والمقصود ما رأوه بعقولهم وإلا لو كان حسنه بالدليل الشرعي لم يكن من حسن ما يرون إذ لا مجال للعقول في التشريع فدل على أن المقصود ما رأوه برأيهم .

ولكن نقول قبل الكلام عن هذا الحديث : إن الاستحسان لا يكون إلا بمستحسن وهو : إما العقل وإما الشرع . أما الشرع فاستحسانه هو الاستحسان الحق لأن الأدلة اقتضت هذا وأما العقل إذا استحسّن فإن كان بدليل فهو حق ولا فائدة لهذه التسمية لرجوعه إلى الأدلة لا إلى غيرها وإن كان بغير دليل فذلك هو البدعة التي تستحسن ويشهد لهذا تعريف من عرف الاستحسان : بأنه ما يستحسنه المجتهد بعقله ويميل إليه برأيه) وهذا النوع من الاستحسان هو الذي تعلّق به المبتدعة وبه حسّنوا بدعهم وهم حينما فعلوا كانوا يظنون أنهم على شيء من الحق وأنهم باستحسانهم لهذه البدع إنما ساروا على مصدر من مصادر التشريع المعتمدة عند كثير من العلماء . ولم يعرفوا أن الاستحسان الذي ساروا على فهمه يختلف عن الاستحسان الذي فهمه العلماء

وغاب عنهم أن الاستحسان المعتبر: هو ما ليس للرأي فيه مدخل ولا للعقل فيه نصيب فلهذا ضلوا وأضلوا. وقد استدلوا بالحديث المروي عن ابن مسعود رضي الله عنه: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن) ووجه الدلالة منه: أنه قال: ما رآه المسلمون: والظاهر ما رأوه بعقولهم فرجع التحسين إليهم فهم المخترعون. ولو كان التحسين بالدليل لما نسب الرؤية إلى المسلمين فدل على أن البدعة إذا استحسناها المسلمون كانت مشروعة والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

١ - أن هذا الحديث ليس بمرفوع بل هو أثر موقوف على ابن مسعود: فليس بحجة.

٢ - وعلى التسليم بأنه حجة فهو خبر واحد في مسألة قطعية فلا يسمع.

٣ - وعلى التسليم بحجتيه فليس المراد جنس المسلمين الصادق بالمجتهد وغيره لاقتضائه أن كل ما رآه آحاد المسلمين حسناً فهو حسن وكل ما رآه آحاد المسلمين قبيحاً فهو قبيح وهذا باطل لوجهين:

أحدهما: أنه يناقض حديث (ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة) ووجه المناقضة أن الحديث الأول يفيد أن كل مسلم لا يخطيء لأنه يرى أن ما ذهب إليه حسن فلا يكون في النار والثاني أفاد نقيض ذلك. وهذا باطل.

ثانيهما: أنه يقتضي كون العمل الواحد حسناً عند بعض الناس يصحّ التقرب به إلى الله تعالى، قبيحاً عند البعض الآخر لا يصحّ التقرب به وهو باطل.

٤ - أن ظاهره يدل على أن ما رآه المسلمون حسناً فهو حسن والأمة لا تجتمع على باطل فاجتماعهم على حسن شيء يدل على حسنه شرعاً لأنه إجماع والإجماع يتضمن دليلاً شرعياً. فالحديث دليل على هؤلاء لا لهم.

٥ - أنه إذا لم يقصد به أهل الإجماع وأريد بعضهم فيلزم عليه استحسان العوام وهو باطل بالإجماع.

٦ - ويجوز أن يكون الحديث فيما لم يرد فيه نص يأباه من كتاب ولا سنة ولا أصل معتبر من الأصول الشرعية العامة بحيث لو عرض على العقول السليمة لتلقته بالقبول ولم يكن من العبادات. فعلى هذا يمكن أن يكون استحساناً مقبولاً.

فالحاصل أن تعلق المبتدعة بمثل هذا الأثر هو تعلق بما يغنيهم ولا ينفعهم^(١) البتة. لأن الأدلة الصحيحة نصّت على أن كل بدعة ضلالة وهو عام في كل ما أحدث في الدين ممّا لا أصل له من كتاب ولا سنة ولا دليل معتبر.

فهذا بطل ما احتج به هؤلاء المبتدعة وتبين أنهم قد تمسّكوا بحجج واهية لاتضمن ولا تغني من جوع.

مبحث :

بعد هذه الدراسة عن البدع والمبتدعين أرى أن نأتي بأمثلة من البدع بها يستكمل البحث ويزداد وضوحاً وزيادة على ما جاء في ثنايا هذا البحث من أمثلة :

(١) انظر الاعتصام ٢/١٥٢، والإبداع في مضار الابتداع ١١٧ و ١٣١.

فمن ذلك :

١ - الإعراض عن العلم وطلبه والاشتغال عن ذلك بالعبادة وهذا جهل دخل على بعض الناس وزينه لهم إبليس قال أبو الفرج ابن الجري رحمه الله : وقد لبس إبليس على كثير من المتعبدين بقلة علمهم لأن جمهورهم يشتغل بالتعبّد ولم يحكّم العلم . فأول تلبسه عليهم إثارةهم التعبّد على العلم والعلم أفضل من النوافل فأراهم أن المقصود من العلم العمل وما فهموا من العمل إلا عمل الجوارح (فقط) وما علموا أن العمل عمل القلب (أيضاً) وعمل القلب (لا يقل) عن عمل الجوارح قال مطرّف بن عبد الله : فضل العلم خير من فضل العبادة . وقال يوسف بن أسباط : باب من العلم تتعلمه أفضل من سبعين غزاة . وقال المعافى بن عمران : كتابة حديث واحد أحب إلي من صلاة ليلة . فلما مر عليهم هذا التلبس وآثروا التعبّد بالجوارح على العلم تمكّن إبليس من التلبس عليهم في فنون التعبّد^(١) . أه فتمادوا في طريق الابتداع وجاؤا بها بدعة بدعة بسبب تركهم العلم وبعدهم عنه واستبداهم الجهل الذي أودى بعقولهم حتى استحسنت ما ليس بالحسن وبعدت عن السنن السليمة .

٢ - ومن البدع التي تسبب الحرج والمشقة في الدين ما يفعله بعض الموسوسين من طول المكث في الخلاء والمشي والقيام بحركات كأن يرفع قدماً ويخط أخرى زاعماً أنه بهذا يستنقي والواقع أنه كلما زاد في هذا نزل البول لأن الماء يستقر في المثانة فإذا تهيأ الإنسان للبول خرج ما اجتمع فإذا مشى وتنحنح أو تزحر وتوقف رشح شيء آخر . فالرشح لا ينقطع^(٢) .

(١) تلبس إبليس ١٣٤ .

(٢) نقد العلم والعلماء ١٣٤ .

فالمبالغة في الاستنقاء بدعة محدثة لم ينزل الله بها من سلطان .

٣ - التلفظ بالنية :

ومن البدع التي يقع فيها بعض المسلمين التلفظ بالنية وهذا أمر لا يشرع إلا في الإحرام خاصة لوروده عن النبي ﷺ وأما الصلاة والطواف وغيرهما فينبغي عدم التلفظ في شيء بالنية فلا يقال نويت أن أصلي كذا وكذا ولا نويت أن أطوف كذا بل التلفظ بذلك من البدع المحدثة والجهل بذلك أقبح وأشد إثماً ولو كان التلفظ بالنية مشروعاً لبيّنه الرسول ﷺ وأوضحه للأمة بفعله أو قوله ولسبق إليه السلف الصالح . فلما لم ينقل ذلك عنه ﷺ ولا عن أحد من أصحابه رضي الله عنهم علم أنه بدعة وقد قال ﷺ (وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة)^(١) . رواه مسلم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

والنية محلها القلب باتفاق العلماء فإن نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه أجزأته النية باتفاقهم وقد خرّج بعض أصحاب الشافعي وجها من كلام الشافعي غلط فيه على الشافعي فإن الشافعي إنما ذكر الفرق بين الصلاة والإحرام بأن الصلاة في أولها كلام فظن بعض الغالطين أنه أراد التكلم بالنية وإنما أراد التكبير . والنية تتبع العلم فمن علم ما يريد فعله فلا بد أن ينويه ضرورة فمن عرف هذا تبين له أن النية مع العلم في غاية اليسر لا تحتاج إلى وسوسة وآصار وأغلال ولهذا قال بعض العلماء : الوسوسة إنما تحصل للعبد من الجهل بالشرع أو خبل بالعقل^(٢) . أهـ

(١) انظر: التحقيق والإيضاح لمسائل الحج والعمرة للشيخ عبدالعزيز بن باز .

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/٢٦٢ .

من هذا يظهر أن ما يفعله بعض الموسوسين في نية الصلاة بدعة منكرة كمن يقول نويت أصلي صلاة كذا ثم يعيد هذا ظناً منه أنه نقض النية . وكمن يكبر ثم ينقض ثم يكبر ثم ينقض فإذا ركع الإمام كبر الموسوس وركع معه . فهذه البدعة فوتت عليه فضيلة تكبيرة الإحرام^(٢) في وقتها ومتابعة الإمام وقراءته وهو يظن أنه على شيء من الهدى وهو أبعد ما يكون عنه . فالشرعية سمحة سهلة سليمة من هذه الآفات وما جرى الرسول ﷺ عليه هو المعيار الصحيح للسير إلى الله .

وإذا كان بعض العلماء يجيز التلفظ بالنية فبالرغم من أنه مرجوح لعدم الدليل عليه إلا أن هؤلاء المجيزين يتلفظون بها سرّاً ودون ترديد أو تردد كهذا الذي يفعله بعض الجهلة من التلفظ بتكبيرة الإحرام ثم إعادتها زعماً منه أن الأولى لم تنعقد .

٤ - ومن البدع الشائعة: اتخاذ اليوم الذي يوافق مولد النبي ﷺ عيداً: جرت عادة بعض المسلمين على إقامة عيد سنوي بمناسبة ذكرى مولد النبي ﷺ وفي هذا العيد تقام الاحتفالات المشتملة على الخطب والقصائد وقراءة القرآن والإشادة بالنبي ﷺ وذكر شمائله وإظهار محاسنه وبيان معجزاته وتوضيح سيرته والمعروف أن من أحدث هذا بمصر هم الفاطميون في القرن الرابع فابتدعوا عيد المولد النبوي ومولد بعض آل البيت كعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم وبقيت هذه الموالد إلى أن أبطلها الأفضل بن أمير الجيوش الأيوبي ثم أعيدت في خلافة الحاكم بأمر الله سنة أربع وعشرين وخمسمئة للهجرة بعد ما كاد الناس

(١) انظر تلييس إبليس ١٣٨ .

ينسونها وقد استمر العمل بالموالد إلى يومنا هذا وتوسع الناس فيها وابتدعوا بكل ما تهواه أنفسهم وتوجه شياطين الجن والإنس .

ولا نزاع أنها من البدع : ومع هذا فقد قال البعض إنها وإن كانت بدعة إلا أنها من البدع الحسنة واستدل هؤلاء لهذا الرأي بما يأتي :

١ - أنها تشتمل على أنواع من الخير كإطعام الطعام وتلاوة القرآن وقراءة سيرة الرسول ﷺ وقصائد مدحه وإظهار شئائله . وهذه محاسن تتمشى مع رغبة الشارع وأهداف الشريعة . وهي وإن لم تكن موجودة في عهد الصحابة والتابعين لعدم حاجتهم لقرب عهدهم بنور النبوة ومزيد عنايتهم بنشر الشريعة إلا أن الناس في العصور المتأخرة قد بعد عهدهم بالنبوة وزادت حاجتهم إلى تذكيرهم بمحاسن الإسلام ورسوله تذكيراً لعامتهم من النساء والأطفال والشيوخ لتقوية صلتهم برسولهم ﷺ وتمكين محبته في نفوسهم فهذه سنة حسنة مندوبة لانطباق قواعد النذب وأدلتها العامة عليها .

٢ - الدليل الثاني : أن النبي ﷺ حين قدم المدينة وجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم فقالوا هذا يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى فيه موسى فنحن نصومه شكراً لله تعالى فصامه ﷺ وأمر بصيامه . فيستفاد من ذلك فعل الشكر لله تعالى على ما من الله به في يوم معين من إسداء نعمة ودفع نقمة وיעاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة .

وحيث أقر الرسول ﷺ فعل هذا الشكر وعمل به وقال نحن أولى بموسى منكم وأمر أن نصومه على أن نصوم يوماً قبله أو بعده مخالفة لهم فحيث جاز هذا شكراً لله على فضله في إنجاء موسى وإغراق فرعون فإنه يجوز أن يشكر سبحانه على تفضله بمحمد رسولاً لهذه الأمة .

وشكره سبحانه يكون بإقامة عيد سنوي لميلاده وفي هذا العيد يتلى القرآن ويذكر الناس بفضل الله حيث بعث محمداً ﷺ بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً. فلهذا وذاك يكون عيد المولد النبوي سنة حسنة مندوبة.

أما الرأي الصحيح وهو رأي من يعتد به من العلماء فهو أن الاحتفال بمولده ﷺ من البدع المذمومة في الدين للأُمور الآتية:

١ - لأن السلف من الصحابة والتابعين لم يستحسنوها ولم يفعلوها حيث لم ينقل عن أحد من صحابة رسول الله ﷺ أنهم أو بعضهم أحيا هذه الفعلة وأقام عيداً بمناسبة ذكرى ميلاده ﷺ ولو حصل هذا لنقل إلينا لأنه يتعلق بأمرهم الأمة في دينها ورسولها.

وذلك كما نقلوا أقواله وأفعاله في العيدين وفي رمضان والتراويح وليلة القدر وصيام ست من شوال وصوم عاشوراء ونحوه.

٢ - أن هذا العيد داخل تحت المحدثات المذمومة في الدين مثل قوله ﷺ (وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة).

٣ - ومما يدل على أنها بدعة مذمومة ما ثبت بالتجربة والتبع التاريخي: أن إحياء المولد كل عام قد زاد الجهال من المسلمين بعداً عن دينهم وتشويهاً لسنة نبيهم حيث صاحب هذه الموالد منكرات يشيب لها الوليد ويتقطر قلب المسلم الغيور حسرة وأسفاً على ما يرتكب باسم الرسول وما يقترب على الإسلام باسم إكرام رسول الإسلام أمثال:

١ - إضاعة الأموال وارتكاب مزيد من المحرمات كالمبالغة في إنارة

المساجد والطرقاوت وإيقاد الشموع والمصابيح عند الأضرحة واتخاذها أعياداً ومناجاة أهل القبور وذبح الذبائح عندهم .

٢ - ومنها انتهاك حرمة المساجد بتقديرها وكثرة اللغظ والكلام غير المشروع ودخول الأطفال بأوساخهم وصراخهم مما يفقد المساجد حرمتها .

٣ - ومنها خروج النساء متبرجات مع الاختلاط بالرجال إلى حد لا يؤمن معه وقوع المحذور .

٤ - ومنها استعمال المزامير والأغاني والأهازيج التي يستعملها المحترفون لإقامة هذه الموالد والذين يقتدي بهم المحبون لهذه الموالد وهذا وذاك من المحرمات في الدين .

٥ - ومنها تلاوة القرآن بشكل مبتدع لم يكن مألوفاً في عهد النبوة كالتلحين والترجيع والتشدق والقيام بحركات أثناء القراءة كالتمايل يميناً وشمالاً وأماماً وخلفاً وكتريد المستمعين للقارئ أذكاراً ودعوات بشكل جماعي جهراً . وكون المقرئ والمستمعين له يتابعون القرآن من حيث الصوت لا المعنى بحيث يظهرون بمظهر الطرب الذي لا يختلف عما يحصل أثناء الغناء وهذا ينشأ عنه إهانة لكتاب الله وابتذال له ضد ما وصف الله به المؤمنين عند سماع كلامه^(١) . حيث قال سبحانه ﴿وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا ءامنا فاكبتنا مع الشاهدين﴾^(٢)

(١) انظر الإبداع ٢٣٩ .

(٢) المائدة، الآية [٨٣] .

٦ - وهذه المفاصد التي ذكرنا طرفاً منها تعارض المحاسن التي ذكروها وإذا وجد مفاصد ومصالح يقدم العمل بدرء المفاصد على جلب المصالح كما هو معلوم في الأصول.

الرد على ما احتج به مروّجو هذه البدعة :

١ - ما قيل من أن هذه البدعة سبب لحمل الناس على فعل الخير فهذا باطل لأن الله لم يجعل شفاء هذه الأمة فيما حرم عليها. فالوصول إلى الخير لا يكون بوسيلة محرمة لأن تلاوة القرآن والصدقات والتذكير بمعجزات الرسول ﷺ هي من أمور الخير ولكنها جاءت في وقت ومكان غير مشروعين لأنها عبادات والأصل في العبادات التوقيف يُتبع فيها صاحب الشرع ولا يتبدع. فمثل هذه الأعمال الخيرة مثل الصلاة إذا جاءت في غير وقتها بقصد التعبد فإنها مردودة على صاحبها.

ثم إن هذا اجتهاد فيما لا يجوز فيه الاجتهاد فيردّ. ثم إن هذه المحاسن معارضة بما ذكرنا من المساوىء فتسقط هذه وتقدم تلك عملاً بالقاعدة الأصولية «درء المفاصد مقدّم على جلب المصالح» كما ذكرنا قريباً.

٢ - أما الدليل الثاني وهو حديث صوم عاشوراء شكراً لله. فلا دليل فيه على المدعى لأن ما يدل عليه هو العمل بشيء سنّه رسول الله ﷺ وهذا لا خلاف فيه لأنه وحي من عند الله على لسان رسوله ﷺ فثبوته ليس استحساناً ولا ابتداءً حتى يقال بأنه دليل على أن نستحسن أو نبتدع. بل الذي ورد عن الرسول ﷺ قوله (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) رواه مسلم.

ومن هذا يظهر أن الاحتفال بعيد المولد هو بدعة منكرة يتعدى ضررها ويعم شرها لمصاحبتها كثيراً من البدع والخرافات والمحرمات من الكبائر ومساوئ الأعمال كما ذكرنا والله الهادي إلى أقوم طريق وبهذا القدر نكون قد أنهينا البحث عن البدع وما يتصل بها.

وختاماً نسأل الله سبحانه أن يحجب هذه الأمة مضلات الفتن ومزالق الشيطان وأن يأخذ بيدها لتسير إليه سبحانه على ما أنزله في كتابه وشرعه على لسان نبيه محمد ﷺ إنه جلّ جلاله خير مسؤول وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين ، ، .

